المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام
حقيبة معلومات

www.penalreform.org

PENAL REFORM INTERNATIONAL

تمّ إعداد هذه الحزمة من المعلومات من قبل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي – مشروع "مناهضة عقوبة الإعدام والترويج لعقوبات بديلة تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان"

تم إعداد هذه الحزمة المعلوماتية بدعم مالي مقدم من الإتحاد الأوروبي. ويجب التنويه إلى أنّ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي هي الجهة المسؤولة عما تحتويه هذه الحزمة من معلومات وآراء، ولا تعكس بأي حال من الأحوال موقف الإتحاد الأوروبي.

Front cover image credit: iStockphot

فهرس المحتويات

التراجع عن استخدام عقوبة الإعدام: وانعكاسات ذلك على السياسات والتشريعات والأحكام.

العقوبات البديلة لعقوبة الإعدام: مراجعة الممارسات الحالية

التوسع في استخدام أحكام السجن مدى الحياة والسجن لمدة طويلة الأجل، ومساهمة ذلك في تزايد أعداد السجون

السجن مدى الحياة دون إمكانية إطلاق السراح (دون عفو مبكر)

التحديات القانونية لشرعية السجن مدى الحياة دون عفو مبكر

إطار حقوق الإنسان الذي يحكم ظروف معاملة سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة الأجل

الحبس الانفرادي لسجناء مدى الحياة والفترات طويلة الأجل

سجناء مدى الحياة والفترات طويلة الأمد من الفئات المستضعفة

إدارة السجن والموارد

مراقبة السجون التي يحتجز فيها سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة المدى

العودة إلى المجتمع: إعادة الإدماج الاجتماعي لسجناء مدى الحياة وسجناء المدة الطويلة

لمحة عامة عن ممارسات الحكم بالسجن مدى الحياة والمدة طويلة الأجل في البلدان المشمولة ببرنامج عمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

١٢ خطوة نحو الترويج لعقوبات بديلة لعقوبة الإعدام تحترم المعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان

التراجع عن استخدام عقوبة الإعدام: وانعكاسات ذلك على السياسات والتشريعات والأحكام.

مزيد من الدول تمضي نحو المستقبل دون عقوبة الإعدام

على مدى الخمسين عاماً الماضية، كان التوجه العالمي يسير نحو إلغاء عقوبة الإعدام وتقييد استخدامها حيث تشير الأرقام حتى وقت إعداد هذا التقرير إلى قيام ١٤٩ [١] دولة وإقليم بإلغاء عقوبة الإعدام قانوناً أو ممارسةً، بينما أبقت ٤٧ [٢] دولة على عقوبة الإعدام، كما قامت ٨١ [٣] دولة بالتوقيع على اتفاقيات دولية وإقليمية تفرض قيوداً على تنفيذ عقوبة الإعدام، بهدف إلغائها في النهاية، وفي عام ٢٠١٠، قامت ٢٣ [٤] دولة بتنفيذ أحكام إعدام فعلية. (لمزيد من المعلومات حول عقوبة الإعدام، انظر حزمة المعلومات الصادرة عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي لعام ٢٠١١).

إلاّ أنّ هذا التوجه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام ووقف تنفيذها أو إصدار أحكام بها، وفرض القيود المتزايدة على تطبيقها، يشكل تحدياً كبيراً للدول التي تسعى إلى تحمل مسؤولياتها الخاصة بحماية مواطنيها، وتطمينهم وتهدئة مخاوفهم في نفس الوقت، وذلك بإدارة نزيهة للعدالة، ومساعدة المدانين بأسوأ الجرائم على إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

عندما تفرض الدول عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام

في الغالب تصنف الجرائم التي تعاقب عليها الدول بعقوبة الإعدام، بالجرائم الخطيرة والمثيرة لغضب واشمئزاز الرأي العام (إذ أنها عادة ما تنطوي على خسائر في الأرواح في ظروف بغيضة). لذلك ليس من المفاجئ أن تستبدل عقوبة الإعدام عقب إلغائها أو تجميدها بأحكام مشددة، مثل عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط ، أوعقوبات بالسجن لفترات محددة ولكنها طويلة.

تحاول الحكومات استرضاء شعوبها بفرض عقوبات صارمة ضد الجريمة، لكنها تغفل وهي تتبنى هذا النهج بأن تأخذ بعين الإعتبار فيما إذا كانت العقوبة المفروضة عادلة، أو تتناسب مع الجريمة، أو تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن المتفق عليه أن عدم إعدام شخص مدان هو مكسب كبير في حد ذاته: لكن مثل هذا الافتراض لا يكفى ويجب عدم تجاهل دور عقوبة السجن الرامية الى إعادة الإدماج و التأهيل.

١- عقوبة الإعدام و وضع الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، و تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (١٨ كانون الأول، ٢٠٠٩)، وثيقة الأمم المتحدة E/2010/10. الجدول رقم ١

٢- نفس المرجع ص ٤٤

٣- عقوبة الإعدام و وضع الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، و تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (١٨ كانون الأول، ٢٠٠٩)، وثيقة الأمم المتحدة E/2010/10. الفقرة. ٥٥ سوبرا في الحاشية ص ١، ٥

٤- أحكام و تنفيذ عقوبات الإعدام ٢٠١٠، منظمة العفو الدولية

عندما تتبنى الدول مثل هذه السياسة العقابية ، لا يكون واضحاً فيما إذا كان ذلك مستنداً على تقييم شامل لمختلف الخيارات المتاحة للتعامل مع أشد الجرائم خطورة، بشكل يتفق مع مصالح الدول ومسؤولياتها، أم أن هذه السياسة منطلقه من دوافع تعسفية عقابية بحتة.

وفقاً لمفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان: «يجب أن تكون عقوبة السجن مدى الحياة موضع تساؤل من حيث، «هل هي ضرورية؟ هل هي إنسانية؟ و هل هي متوافقة مع معايير حقوق الإنسان المتفق عليها؟» [٥]

ما هي الامور التي على الدولة أخذها بعين الاعتبار عندما تختار بدائل لعقوبة الإعدام؟

رغم أن العقاب هو الغاية النهائية من إصدار الأحكام، يجب أن يكون هذا العقاب متناسباً مع خطورة الجريمة من جهة والطبيعة الفردية للشخص الذي ارتكب الجرم من جهة أخرى، بما في ذلك الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة. لذلك، يجب أنّ لا تصدر الأحكام بهدف تحقيق أغراض سياسية عامة أو لمجرد معاقبة الجاني. وكذلك، فإنّ سجن المجرم مدى الحياة والاعتقاد بأن السجون هي الدواء الشافي لمكافحة الجريمة و تقليل آثارها الاجتماعية ما هو إلاّ تعبير واقعي عن الفشل في معالجة جذور وأسباب الجريمة والعنف. ولا مناص في هذه الحالة من ضرورة توافر أحكام تتيح للجاني فرصة حقيقية لإعادة تأهيله و دمجه في المجتمع من جديد، بحيث يصبح بعد الإفراج عنه، شخصاً ملتزماً بالقانون ومكتفياً ذاتياً.

لقد اشتمل تقرير "السجن مدى الحياة"[٦] الصادر عام ١٩٩٤ عن مكتب مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية التابع للأمم المتحدة على عدد من التوصيات المتعلقة بالسجن مدى الحياة ليتم أخذها بعين الإعتبار من قبل المحاكم الوطنية والجهات القضائية المختصة. و جاء في التقرير أنّ السياسة الجنائية يجب أن تسمح فقط بتنفيذ عقوبة السجن مدى الحياة لحماية المجتمع وضمان العدالة، وأن تطبق فقط على الجناة الذين ارتكبوا أشد الجرائم خطورة. و يقترح التقرير في جزء آخر منه أن يمتلك من يصدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة الحق بالاستئناف والتماس العفو أو تخفيف الحكم. و ينبغي على الدول أن توفر لهؤلاء السجناء إمكانية الإفراج عنهم، وأن لا تتخذ التدابير الأمنية الخاصة سوى ضد المجرمين الذين يشكلون خطورة حقيقية.

السلطة التقديرية في تطبيق العقوبة القصوى البديلة لعقوبة الإعدام

شعرت العديد من الدول، بعد إلغاء عقوبة الإعدام من القوانين، أنه من غير المناسب منح القضاة في جرائم معينة، سلطة تقديرية وصلاحية لفرض أو عدم فرض الحد الأقصى للعقوبة البديلة المتاحة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على امكانية تفريد العقوبة بما يتناسب مع كل حالة.

٥- حان الوقت لمراجعة استخدام أحكام السجن مدى الحياة، ثوماس هامربيرج (مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان) (١٢ تشرين الثاني، ٢٠٠٧ http://www.coe.int/t/commissioner/Viewpoints/071112__en.asp.)

٦- السجن مدى الحياة، مكتب مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية التابع للأمم المتحدة (١٩٩٤)، وثيقة الأمم المتحدة رقم ST/CSDHA/24

انعدام المراجعة الحقيقية لأوضاع المحكومين بعقوبات بديلة لعقوبة الإعدام

عندما تكون العقوبة البديلة لعقوبة الإعدام قابلة للمراجعة بموجب القانون، بما في ذلك العفو أو الرأفة، فإنّ هذه المراجعة لا تتضمن في الغالب النظر فيما إذا كان هذا الفرد قابلاً للإصلاح، أو إلى أي مدى يشكل خطراً على المجتمع حيث أنّ الدول في كثير من الأحيان ليس لديها اليات واجراءات تمكنها من قياس و تقييم هذه الجوانب. كما أنّ بشاعة الجريمة، و/ أو مصالح ضحايا الجريمة أو أسرهم (التي كثيراً ما تكون افتراضية وليست مثبته)، تستخدم عادة في الدفاع عن استمرار الحبس مدى الحياة أو لفترات غير محددة من الزمن.

هذه ممارسات لا تحد من الجريمة، بل تساهم في اكتظاظ السجون

في كثير من البلدان، ساهمت السياسات والتشريعات الحكومية، والممارسات الناجمة عنها، بتضخم عدد المجرمين الذين يقضون فترات طويلة جداً في السجن. وهذا بدوره أصبح عاملاً رئيسياً في زيادة معدلات فترات السجن في العديد من الدول (التي تكون ظروف سجونها غالباً لا إنسانية ومهينة)، رغم أنّ ذلك لم يؤثر على معدلات الجريمة، أو يحد من السلوك الإجرامي الخطير في المجتمع.

و فضلاً عن ذلك، فان الزيادة المطردة في أعداد السجناء مدى الحياة أو لفترات طويلة، يجعل من الصعب تحديد الاحتياجات الفردية لكل سجين، بدلاً من تحديد هذه الاحتياجات على أساس نوع العقوبة التي يقضونها.

تقويض المعايير و القواعد الأساسية لحقوق الإنسان

إن قصور بعض الدول في التصدي للجريمة، وعدم قدرتها على إحقاق العدل، يقوّض المعايير و القواعد التي تقوم عليها حقوق الإنسان الأساسية ويهدمها. و هي قواعد ومعايير لا تجيز إخضاع أحد للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة (المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، كما أنها تتطلّب أن تتم معاملة جميع السجناء معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في بني البشر (المادة ١٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية)، وتؤكد أيضاً على أنّ الهدف الأساسي للتعامل مع السجناء هو إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً (المادة ١٠ الفقرة (٣) من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية).

إلاّ أنّه في واقع الأمر يكون السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة، في الغالب، عرضة لأسوأ الظروف وتتم معاملتهم بطريقة أسوأ من غيرهم من السجناء. وعادة ما تكون ظروفهم مقيّدة للغاية وضارة بصحتهم البدنية والعقلية، دون وجود أي استعداد أو رغبة لبذل أي جهد أو استثمار في إعادة تأهيلهم أو فرض عقوبات بديلة لهم أو الإفراج المبكر عنهم.

ما دام السجن هو عقوبة بحد ذاته، إذاً لا يجب أن تتحول ظروف السجن والمعاملة التي يتلقاها السجين في سجنه إلى عقوبة أخرى إضافية.

إلغاء عقوبة الإعدام تحد حقيقي، لكنه تحد يمكن للدول التغلب عليه

مما لا شك فيه أنّ التكيف مع الواقع الذي يلي إلغاء عقوبة الإعدام مع الالتزام بمبادئ الممارسات الجيدة، يشكل تحدياً كبيراً للمشرعين وواضعي السياسات والمسئولين عن التنفيذ (بمن فيهم القضاة ومحامو الدفاع، وموظفو وادارة السجن). هذا فضلاً عن صعوبة إيضاح السياسات والممارسات والقوانين الجديدة للجمهور والعامة، بما فيهم الضحايا، بطريقة تجعلهم مطمئنين لوجود مصداقية في تحقيق العدالة و تعزيز السلامة العامة.

لكن التجارب العملية أظهرت أنّ الدول التي لم تنجح في وضع الخطط لمواجهة ظروف ما بعد إلغاء عقوبة الإعدام ووضع سياسات واضحة للتعامل مع أشد الجرائم خطورة، تكون قادرة على معالجة عدد قليل فقط من التحديات التي تفرضها هذه الجرائم، كما أنّ ضعف التخطيط والاستعداد يؤدي إلى خلق نوع آخر من المشاكل الجديدة المعقدة، ومنها على سبيل المثال،كيفية التعامل مع فئة سجناء مدى الحياة الذين بحكم القانون يجب إطلاق سراحهم (لقضائهم مدة العقوبة المفروضة)، ولكنهم كانوا مهملين ولم يتم التعامل معهم بطريقة إنسانية والعمل على إعادة تأهليهم بهدف اعادة إدماجهم في المجتمع، وبسبب ذلك قد لا يزالوا يشكلون خطورة على المجتمع.

العقوبات البديلة لعقوبة الإعدام: مراجعة الممارسات الحالية

السجن مدى الحياة: ما هو؟

إن مصطلح «السجن مدى الحياة» بشكل عام مربك جداً، ويتفاوت في معناه من بلد إلى آخر، ومن هذه المعاني:

- السجن لعدد معين من السنوات، يتم بعدها إطلاق سراح السجين دون أية قيود.
- السجن لحد أدنى من السنوات، ينظر بعدها بإمكانية إطلاق سراح السجين بعد فترة محددة.
- السجن حتى الوفاة (الطبيعية)، مع عدم جواز الإفراج المبكر عن السجين، و/ أو مع وجود إمكانية للعفو (نظرياً أو فعلياً).

السجن لفترات طويلة محددة

المفترض عموماً بعد إلغاء عقوبة الإعدام، أن تكون العقوبة البديلة لها في كل مكان في العالم هي السجن مدى الحياة، لكنّ الكثير من الدول لا تعترف بعقوبة السجن مدى الحياة وتتبع عوضاً عن ذلك نظام الحكم بالسجن لمدد محددة سلفاً.

اسبانيا، على سبيل المثال، اختارت الحكم بمدد طويلة محددة سلفاً بدلاً من السجن مدى الحياة، و قد تصل هذه الأحكام السجن لمدة ثلاثين عاماً.[٧] وكذلك، البرازيل وكولومبيا وكرواتيا والسلفادور ونيكاراغوا والنرويج والبرتغال وفنزويلا فهي لا تطبق عقوبة السجن مدى الحياة.[٨]والسجناء في هذه البلدان يقضون في الواقع عقوبات بالسجن لمدد محددة ولكنها طويلة جداً قد تتجاوز مدة الحد الأدنى من سنوات السجن قبل إمكانية الإفراج عن المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة في دول أخرى. وفي كرواتيا على سبيل المثال، تصل العقوبة القصوى التي يمكن فرضها ٤٠ سنة، كما رفعت جورجيا الحد الأقصى لعقوبة السجن من ٢٥ سنة إلى ٤٠ سنة.[٩]

إنّ رفض مفهوم الحكم بالسجن مدى الحياة ينطلق من مبدأ وجوب النظر في قابلية تحسن السجناء خلال فترة السجن لدرجة تحتمل إطلاق سراحه دون أن يشكل خطراً على المجتمع. وفي اسبانيا على سبيل المثال، يأتي هذا الرفض من الفكرة السائدة بأنّه لا ينبغي على الدولة أن تتمتع بسلطان مطلق على حرية مواطنيها.

٧- استبدال عقوبة الإعدام : القضية الصعبة في العقوبات البديلة، أندرو كويل، في عقوبة الإعدام : استراتيجيات للإلغاء، هودجكينسون بيتر ويليام شاباس (الناشر) مطبعة جامعة كامبريدج : ٢٠٠٤، ص ٩٢-١١٥، ص ١٠٥

٨- انظر على سبيل المثال، معنى "الحياة" : أحكام بالسجن في لونغ، مساق م، موير و آخرون، مشروع إصدار الأحكام : ٢٠٠٤، وإدارة العواقب الجزائية، استبدال عقوبة الإعدام في أوروبا، نوكمن، ن، سلسلة مركز دراسات عقوبة الإعدام:الإدارة الفعالة لبدائل عقوبة الإعدام، براون و كانديلا، (الناشر) CCPS: ٢٠٠٥.

٩- تعديل المادة ٥٠ من القانون الجنائي لجورجيا (اعتمد ٢٢ تموز، ١٩٩٩)، ٢٩ كانون الأول،٢٠٠٦

السجن مدى الحياة غير المحدد بزمن أو تنزيل مدة الحكم

السمة المشتركة للسجن مدى الحياة المعمول به في كثير من الدول هو أنّ مدة السجن غير محددة بزمن، مع وجود إمكانية (نظرية أو فعلية) للإفراج عن السجين بعد قضاء فترة معينة في السجن. تفرض هذه الدول في كثير من الأحيان حداً أدنى من السنوات التي يجب على السجين أن يقضيها في سجنه قبل أن يعاد النظر في الحكم الصادر بحقه. لكن إعادة النظر هذه ليست ضماناً مطلقاً بأن السجين سيفرج عنه. إذ يظل مسجوناً إلى أن يتم اعتبار إطلاق سراحه عملية آمنة، كما أنّ السجين لا يعطى تاريخاً معيناً «يمكن انتظاره» للإفراج عنه.

في المملكة المتحدة مثلاً، يمكن أن يبقى سجين محكوم عليه بالسجن مدى الحياة في السجن لمدة تتجاوز الحد الأدنى الموصى بها من قبل القاضي الذي أصدر الحكم، وذلك إذا استمر الاعتقاد بأنّ الجاني لا يزال يشكل خطراً على الناس والمجتمع.

وفي الحالات التي يتم فيها الإفراج عن سجين محكوم بالسجن مدى الحياة، يخضع هذا السجين المفرج عنه للإشراف والرقابة طيلة حياته، مع وقف تنفيذ الحبس الفعلي، كما يمكن أيضاً أن يكون عرضة للاستدعاء، وأحياناً سجنه من جديد حتى نهاية حياته الطبيعية، أو إلى أن تتم مراجعة حالته من جديد للنظر فيما إذا حقق مزيداً من التقدم الذي يمكنه من العيش في المجتمع.

تفتقد العقوبات غير المحددة بزمن إلى عنصر التناسب وهو العنصر الإنساني الأساسي في العقاب،[١٠] وكذلك فقد ينجم عن إخضاع المحكوم لعقوبات حبس غير واضحة النهاية مخاطر صحية ونفسية شديدة حيث يتسبب عدم تيقن السجين ومعرفته بإمكانية الإفراج عنه بأن يصبح غير قادرٍ على تصور مستقبله خارج بيئة السجن.

"قد يعلم سجين مدى الحياة متوسط المدة التي سيقضيها في السجن، إلاّ أنه لا يستطيع أن يتأكد من الإفراج عنه إلاّ عند حدوثه فعلاً. وتبقى هذه الشكوك جاثمة على صدره بشكلٍ مستمر، وفي حالات معينة يشعر بأن حياته كلّها معرضة للخطر في كل لحظة، و هو لا يفهم أبداً لماذا حكم عليه بهذه الفترة الطويلة جداً بسبب انحراف وخلل حدث في لحظة من حياته».[١١]

أمثلة على السجن مدى الحياة غير المحدد بزمن

في انجلترا وويلز، هناك فرق بين الأحكام الإلزامية والتقديرية لسجن مدى الحياة، ففي الأولى لا يمكن مراجعة الأحكام قبل انقضاء ١٥ عاما.

١٠– العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: تعليق مانفرد نواك (الطبعة الأولى) إنجل (١٩٩٣)
١١– سابسفورد Sapsford ١٩٧٨تم الاستشهاد في وثيقة الأمم المتحدة ST/CSDHA/ (١٩٩٤).

و في ألمانيا، لا ينظر في إخلاء سبيل سجين مدى الحياة إلاّ بعد قضاء مدة لا تقل عن ١٥ سنة في السجن.

و في المحكمة الجنائية الدولية، لا ينظر في الإفراج المشروط عن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة قبل قضاء ٢٥ عاماً في السجن.

و في كندا، لا بد من قضاء ٢٥ سنة في السجن قبل أن يصبح السجين مؤهلاً للنظر في أمر الإفراج المشروط عنه.

و في الولايات المتحدة، يتراوح الحد الأدنى للسنوات التي يقضيها المحكوم بالسجن مدى الحياة قبل أن يتم النظر في الإفراج المشروط عنه بين ٢٠ عاماً في ولاية كارولينا الشمالية، و٢١ سنة في ولاية فرجينيا، و ٢٥ سنة في كل من أريزونا وفلوريدا وجورجيا وكنتاكي ونيويورك وتينسي؛ و٣٠ عاماً في إنديانا ومينيسوتا ونيوجيرسي ونيومكسيكو ونورث داكوتا وساوث كارولينا، و٣٣ سنة في ألاسكا و٣٥ عاماً في تكساس، وتصل هذه المدة إلى ٤٠ عاماً في كانساس.[١٢]

و في روسيا، التي اختارت وقف تنفيذ أحكام الإعدام منذ عام ١٩٩٩ من خلال تجميد فعلي، تمنح الحق لسجين مدى الحياة أن يقدم طلباً للإفراج المبكر بعد مرور ٢٥ عاماً على سجنه. لكن على أرض الواقع، تكون فرصة السجين الفعلية في العودة للمجتمع ضئيلة جداً، وعدد قليل جداً من المسجونين مدى الحياة حالياً في روسيا، والبالغ عددهم حالياً ١٧٢٩، يتوقع لهم أن يعيشوا حتى يتم الإفراج عنهم.

أحكام السجن مدى الحياة الإلزامية و التقديرية

عند تطبيق حكم السجن مدى الحياة فإنّ الولاية القضائية هي العامل الذي يميز ويفرق بين الحكم الإلزامي والحكم التقديري؛ فهنالك جرائم يعاقب عليها بالسجن مدى الحياة بشكل تلقائي، وجرائم يخضع الحكم فيها لتقدير القاضي الذي يأخذ باعتباره طبيعة المدعى عليه وخطورة الجريمة المرتكبة. وعندما يكون الحكم إلزامياً يقتصر التقدير القضائي على ما ورد فيه نص قانوني فقط.

تصدر أحكام السجن مدى الحياة الإلزامية في الغالب على الجرائم الخطيرة جداً مثل جريمة القتل، كما هو الحال في نيوزيلندا والمملكة المتحدة.[١٣] أمّا في كندا، فهناك جرائم خطيرة أخرى تصل عقوبتها إلى السجن مدى الحياة مثل القتل الخطأ، والاعتداء الجنسي العنيف، والخطف، إلاّ أنّ هذا الحكم يكون في إطار الحد الأقصى للعقوبة التقديرية. وصدرت في كينيا، مؤخراً، أحكام بالسجن مدى الحياة على جرائم هتك العرض والاغتصاب بموجب قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٦. ومع ذلك، فإنّ الحكم على الجرائم التي يتراوح حكمها بين حد أدنى من السجن والسجن مدى الحياة يخضع لتقدير القاضي.[١٤]

١٢– الحكم بالسجن مدى الحياة: الأميركيون يتبنون بدائل لعقوبة الإعدام، ديتر ريتشارد، مركز معلومات عقوبة الإعدام : (٢٠٠٣)
١٣– استبدال عقوبة الإعدام،، في الحاشية ٧، ص ٩٨
١٤– مشروع سجون كينيا، ومؤسسة الموارد القانونية الكينية (LRF)، والاتصالات الشخصية، انظر إصلاح قانون العقوبات رقم ١: بدائل عقوبة الإعدام: مشاكل السجن مدى الحياة، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي: ٢٠٠٧، ص ٢

السبب في إلزامية العقوبة هو وجود جرائم بشعة جداً تستلزم وجود حد أدنى صارم للعقوبة تُفرض على مرتكبها مهما كانت الظروف، مما يضمن الاتساق ضمن الاختصاص القضائي، ويشكل رادعاً قوياً ضد مجرمي المستقبل.

لكن، ومن جهة أخرى، يجب أن تتاح للجاني فرصة يستطيع من خلالها أن يعرض أمام المحكمة جميع الظروف المتعلقة بقضيته، و ذلك لتتمكن المحكمة من أخذ هذه الظروف بعين الاعتبار عند البت في الحكم والنظر فيما إذا كانت هذه العقوبة الاستثنائية مناسبة، ويتضمن ذلك عوامل تتعلق بطبيعة وظروف الجريمة، وماضي الشخص المدعى عليه، ومشاكله النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى استعداده وقابليته للإصلاح.

لا ينبغي للمحكمة فرض عقوبة السجن مدى الحياة إلاّ على الجرائم الأشد خطورة التي لا يرافقها أية ظروف مُخففِة حقيقية.

السجن مدى الحياة كأمر واقع

قد تجعل ظروف معينة مثل عمر الشخص المدان وحالته الصحية وظروف احتجازه بعض أحكام السجن الطويلة الأجل أو مجموع عدد من هذه الأحكام بمثابة سجن مدى الحياة كأمر واقع من الناحية العملية.

هذا هو الحال في جنوب أفريقيا، حيث يمكن إصدار عدة أحكام بالسجن المؤقت بحيث يكون مجموعها مساوياً لمدة السجن مدى الحياة أو أطول.[١٥]

في أوغندا، حددت التشريعات السجن مدى الحياة بعشرين عاماً، لكن بعد إلغاء عقوبة الإعدام، دأب القضاة على إصدار عقوبات متعاقبة بالسجن مدى الحياة تزيد في بعض الحالات عن العمر الافتراضي للمحكوم عليه. و في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٠، صدرت أحكام على ٥ سجناء بالحبس لفترات تزيد عن أعمارهم الافتراضية، فقد حكم على أحدهم بالسجن لمدة ٦٥ عاماً، بينما تراوحت الأحكام الصادرة بحق الآخرين ما بين ٢٢-٦٠ عاماً. و من ضمن الجرائم التي يصدر بحق مرتكبها أحكام بالسجن لفترات طويلة جرائم القتل والسرقة باستعمال العنف والاغتصاب وهتك العرض بالإكراه والخطف بقصد القتل.[١٦]

وفي بعض الولايات الأمريكية التي لا تطبق أحكاماً بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، يقوم بعض القضاة بتطبيق السجن مدى الحياة على المحكوم عليهم بحكم الأمر الواقع، و ذلك بإصدار أحكام متتالية بالسجن مدى الحياة. على سبيل المثال، صدر في عام ٢٠٠٥ حكم على

١٥- لوكاس مونتينغ، مبادرة المجتمع المدني في إصلاح السجون، المرجع نفسه، ص ٤.
١٦- تم تقديم معلومات عن مبادرة مؤسسة حقوق الإنسان في أوغندا (كمبالا، أوغندا) بعد البحث في تطبيق عقوبة السجن مدى الحياة (٢٠١٠)

«قاتل متسلسل» في ولاية كانساس بالسجن مدى الحياة عشر مرات على التوالي – حكم بالسجن مدى الحياة عن كل واحد من ضحاياه – و هذا يعني أنّ السجين لن يكون مؤهلاً للإفراج المشروط عنه قبل انقضاء ١٧٥ سنة في السجن على الأقل.[١٧]ويعني ذلك أنّ الأحكام المتتالية تقضي بشكل فعّال على فرصة الإفراج المشروط عن الجاني بغض النظر عن شدة الجرم أو خطورته. وفي ولاية ويسكونسن، يمتلك القاضي الذي يصدر الحكم صلاحية تحديد موعد استحقاق الإفراج المشروط، الذي يمكن أن يكون في الواقع أطول من العمر الافتراضي للشخص. ويوجد في ولاية الاسكا قانون مماثل ساري المفعول.[١٨]

١٧- قضية كنساس ضد دينيس ريدر ل (٢٠٠٥)
١٨- الحكم من أجل الحياة، في الحاشية ١٢.

ازدياد أحكام السجن مدى الحياة ولفترات طويلة الأجل، ومساهمة ذلك في تزايد أعداد السجون

تظهر الأرقام الواردة من عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم وجود ارتفاعٍ في عدد أحكام السجن مدى الحياة على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك.

ففي الولايات المتحدة مثلاً ارتفع عدد السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة من حوالي ٧٠٠٠٠ سجين في عام ١٩٩٢ إلى ١٢٨٠٠٠ سجين في عام ٢٠٠٣. وتشير التقارير إلى أنّه هنالك سجين واحد محكوم بالسجن مدى الحياة مقابل كل أحد عشر سجيناً متواجداً في سجون الولايات والسجون الفيدرالية في عام ٢٠٠٤,[١٩] وبحلول عام ٢٠٠٩، بلغ عدد السجناء الذين ينفذون حكم السجن مدى الحياة ١٤٠٦١٠ من بينهم ٦٨٠٧ حدث، وذلك من أصل ٢٣٠٠٠٠٠ سجين في جميع السجون الأمريكية.[٢٠]

في جنوب إفريقيا، ارتفع عدد سجناء مدى الحياة من ٤٤٣ إلى ٥٧٤٥ في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥,[٢١] و ارتفع عدد نزلاء السجون عموماً بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً خلال نفس الفترة.[٢٢]

و ارتفع عدد سجناء مدى الحياة في سجون انجلترا وويلز من ٣١٩٢ في عام ١٩٩٤ إلى ٦٧٤١ في عام٢٠٠٧,[٢٣]

في عام ٢٠٠٩ كان يوجد ٧٦ سجيناً من الذكور يقضون أحكاماً بالسجن مدى الحياة في سجون أرمينيا،[٢٤] و٢٣٥ في أذربيجان.[٢٥] وفي جورجيا، كان هناك ٧٢ رجل وامرأتين محكوم عليهم بالسجن مدى الحياة في أغسطس ٢٠٠٨,[٢٦] وفي بيلاروس بلغ عدد الأشخاص الذين ينفذون عقوبة السجن مدى الحياة ١٣٠ شخصاً في عام ٢٠٠٨,[٢٧] أمّا في أوكرانيا فيوجد ما يقارب ١٤٠٠ سجين محكوم عليهم بالسجن مدى الحياة.[٢٨] وفي أوغندا، ارتفع عدد المحكومين بالسجن مدى الحياة من ٣٧ في ٢٠٠٨ إلى ٣٢٩ في ٢٠١٠,[٢٩]

١٩- معنى الحياة، الحاشية رقم ٨، ص٩

٢٠- الأحكام بالسجن مدى الحياة تسجل رقماً قياسياً، صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ (٢٢ تموز، ٢٠٠٩).
http://www.nytimes.com/2009/07/23/us/23sentence.html

٢١- تأثير الأحكام على حجم نزلاء السجون في جنوب إفريقيا، جيفاردومونتينج، مؤسسة المجتمع المفتوح في جنوب إفريقيا (٢٠٠٦)
http://www.osf.org.za/File__Uploads/docs/SENTENCINGREPORT3SizeofPrisonPopulation.pdf

٢٢- نفس المرجع، ص١

٢٣- خدمة السجون http://www.hmprisonservice.gov.uk/adviceandsupport/prison__life/lifesentencedprisoners

٢٤- السجن مدى الحياة وظروف تنفيذ الحكم في سجون دول جنوب القوقاز، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ٢٠٠٩، ص١٤

٢٥- نفس المرجع ص٤٠

٢٦- نفس المرجع ص٨٨

٢٧- عقوبة الإعدام في بيلاروسيا، مركز فيزانا لحقوق الإنسان http://spring96.org/en/publications/26686/ Viasna (تاريخ الإطلاع عليه ١٦ أيلول، ٢٠١٠)

٢٨- تمّ الحصول على المعلومات من مكتب المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في شرق أوروبا (موسكو، روسيا) عقب إجراء بحث حول تطبيق حكم السجن مدى الحياة (٢٠١٠)

٢٩- تم الحصول على المعلومات من FHRI (كامبالا، أوغندا) عقب بحث أجري حول تطبيق حكم السجن مدى الحياة (٢٠١٠)

ازدياد مدة أحكام السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة الأجل

يبدو ، في بعض البلدان، أنّ طول الفترة الزمنية التي يقضيها المحكومون بالسجن مدى الحياة في السجون هي أيضاً في ارتفاع. ففي الولايات المتحدة ارتفع متوسط طول الفترة التي يقضيها السجين مدى الحياة وراء القضبان من ٢١،٢ سنة إلى ٢٩ سنة خلال الأعوام ١٩٩١ و١٩٩٧,[٣٠] كما ارتفع متوسط طول الفترة التي يقضيها السجين المحكوم بمدى الحياة إلزامياً في انجلترا وويلز من ١٣ سنة في ١٩٩٩ إلى ١٧،٥ سنة في عام٢٠٠٩ .[٣١]

انخفاض في منح الإفراج المشروط

إنّ التوسع في إصدار أحكام السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة الأجل، قابله أيضاً انخفاض في حالات العفو أو الإفراج المشروط أو تخفيف الحكم.

تشير الأرقام التي نشرتها هيئة العفو في انجلترا وويلز مؤخراً، إلى وجود انخفاض ملحوظ في نسبة حالات الإفراج المشروط في حق السجناء المحكومين بالسجن مدى الحياة أو السجن لفترات محددة؛ ففي الفترة الواقعة من نيسان ٢٠٠٦ إلى سبتمبر ٢٠٠٦، لم يتم الإفراج سوى عن سجين واحد من كل تسعة سجناء محكومين بالسجن مدى الحياة (من بين ٩٠١ طلباً قدمها محكومون بالحبس مدى الحياة للحصول على العفو، تمت الموافقة على ١٠٦ فقط)، في حين تمّ الإفراج عن سجين واحد من كل خمسة سجناء خلال نفس الفترة من العام السابق.[٣٢] وفي عام ٢٠١٠، لم يتم الإفراج إلاّ عن حالة واحدة من أصل ١٣ حالة.[٣٣]

أدت التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات في جنوب أفريقيا إلى زيادة طول فترة أحكام السجن غير القابلة للعفو المشروط، كما أصبحت شروط ومتطلبات إصدار العفو عن السجناء مدى الحياة أكثر صرامة.[٣٤]

ضرورة وجود إجراءات عفو و إفراج سراح مشروط واضحة وفعالة

على الرغم من وجود أحكام تتعلق بأنواع من العفو أو إجراءات الإفراج المشروط عن سجناء مدى الحياة أو سجناء الفترات طويلة في العديد من الدول، إلاّ أنّ ذلك يبقى حقاً نظرياً من حيث التطبيق ولا يتم تحقيقه على أرض الواقع. في هولندا على سبيل المثال، يمنح السجناء فرصة للتقدم بطلب الإفراج المشروط، لكن ذلك لا بد أن يقترن بمرسوم ملكي، ونادراً ما يتم تطبيقه؛ فمنذ عام ١٩٨٩، لم

٣٠– معنى الحياة، الحاشية رقم ٨، ص٣

٣١– مناظرات مجلس العموم البريطاني اليومية (٢٢ شباط، ٢٠١٠)

٣٢– انحدار في عدد السجناء الذين يتم الإفراج عنهم، أخبار بي بي سي (٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٦) http://news.bbc.co.uk/1/hi/uk/6119576.stm

٣٣– إحصائيات التقرير السنوي لمجلس الإفراج المشروط ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ reports__http://www.paroleboard.gov.uk/about/annual/

٣٤– تأثير الأحكام على حجم نزلاء السجون في جنوب إفريقيا، الحاشية ٢١ ص٢٨

يتم الإفراج سوى عن شخص واحد محكوم بالسجن مدى الحياة (كان مريضاً وميئوساً من شفائه).[٣٥]

أقل ما يقال عن الفقه الدستوري للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، أنه مليء بالخلط واللبس؛ حيث رأت المحكمة الأوروبية[٣٦] أنّ عقوبة السجن مدى الحياة غير القابلة للتخفيض قد تثير مسائل تتعلق بالمادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية (الحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة). ومع ذلك، وجدت المحكمة أنّ هذا لن يتحقق إذا كان القانون الوطني يتيح إمكانية المراجعة التي من شأنها السماح بالعفو أو الإفراج المشروط عن السجين، حتى وإن كان هذا الإفراج بعيد المنال. كما أكدت الهيئة العليا في المحكمة الأوروبية أنه لا يوجد إجماع في أوروبا حول ماهية الإجراءات التي ينبغي إتباعها عند الإفراج عن سجناء مدى الحياة، وأن المحكمة لن تصدر اى توجيهات بهذا الشأن.[٣٧]

ومع ذلك، تؤكد معظم القوانين الوطنية والإقليمية والدولية على أن الهدف من إعادة التأهيل بالسجن يتصل بشكل صريح بضرورة الحصول على إجراءات واضحة تتعلق بالعفو أو الإفراج المشروط، والتي تسمح بإمكانية عودة السجناء إلى المجتمع في نهاية المطاف.

يعتبر قرار المحكمة الدستورية الألمانية الصادر بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٧٧ قراراً ريادياً من نوعه على المستوى الوطني في أوروبا، والذي رأت فيه المحكمة أنّ عقوبة السجن مدى الحياة يجب أن تتوافق مع المعايير الضامنة لكرامة الإنسان، وأنّ السجين لا بد أن يكون لديه أمل في أن يتم إطلاق سراحه من خلال إجراءات واضحة للإفراج. كما يجب أن تكون إجراءات الإفراج عن سجناء مدى الحياة منصوصاً عليها في التشريع الأساسي الذي يتضمن أيضاً تشكيل محكمة لاتخاذ قرار بشأن إطلاق السراح.[٣٨]

مع عدم وجود إجراءات فعّالة ذات معنى للعفو المشروط، تصبح المعايير الدولية لإعادة التأهيل والإدماج في المجتمع فارغة ولا قيمة لها. ويجب التنويه هنا إلى وجوب أن تكون هذه الإجراءات خالية من أي شكل من أشكال التمييز والتعسف. كما ينبغي أن تكون إجراءات العفو/الإفراج المشروط محددة بوضوح في القانون، على أن تستوفى الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك حق الاستئناف.

التوسع في فرض عقوبة السجن لفترات طويلة ومدى الحياة

في العديد من الدول، يتم إنزال عقوبة السجن مدى الحياة بحق مرتكبي الجرائم الأكثر خطورة مثل القتل. لكن الاتجاهات الحديثة تظهر أنّ عقوبة السجن لفترات طويلة غير المحددة أخذت تصدر

٣٥- أحكام السجن مدى الحياة غير القابلة للخفض: هل أوروبا على حافة الهاوية؟ ديرك فان سميت، تقرير الأحكام الفدرالية، المجلد ٢٣، العدد ١ ص٣٩ – ٤٨، ص٤١

٣٦- كافكاريس مقابل قبرص (٢٠٠٨) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ٠٤/٢١٩٠٦ (١٢ شباط، ٢٠٠٨)

٣٧- أحكام السجن مدى الحياة غير القابلة للخفض، الحاشية ٣٥، ص٤٣

٣٨- ديرك فام سميت، هل السجن مدى الحياة دستوري؟ – التجربة الألمانية، ١٩٩٢ القانون العام ٢٦٣ مذكور في أحكام السجن مدى الحياة غير القابلة للخفض، الحاشية ٣٥ ص٤٠

بحق جرائم أقل خطورة من القتل، بما في ذلك الجرائم غير العنيفة، بحيث أصبح مبدأ التناسب بين الجريمة والعقاب أمراً مشوهاً ومفقوداً وفيه لبس.

في أمريكا مثلاً، يمكن إصدار عقوبة السجن مدى الحياة على جرائم المخدرات والجرائم العنيفة التي تكررت ‹ثلاث مرات›، وتسمّى هذه السياسة بسياسة «الجريمة الثالثة» وهيّ مطبقة في بعض الولايات، وتعني الحكم بالسجن مدى الحياة على الشخص بعد ارتكابه الجريمة الثالثة. تتطلب بعض الولايات وجود جرائم عنيفة تستدعي مثل هذه العقوبة في تاريخ الشخص عند تطبيق «الجريمة الثالثة»، إلاّ أنّ ولايات أخرى تطبق هذه السياسة على جرائم أقل عنفاً.[٣٩] ففي ولاية تكساس مثلاً، صدر حكم السجن المؤبد دون خيار الإفراج ضد شخص انتحل شخصية حامل بطاقة ائتمان للحصول على سلع وخدمات قيمتها ٨٠ دولار أمريكي، وقدّم شيكاً مزوراً بمبلغ ٢٨،٣٦ دولار أمريكي وفي المرة الثالثة حصل على ١٢٠،٧٥ دولار أمريكي نتيجة لادعاءات كاذبة.[٤٠] وأصدرت إحدى محاكم كاليفورنيا في مناسبتين منفصلتين حكماً بالسجن لمدة خمسين عاماً لسرقة أشرطة فيديو بعد ثلاث جرائم سابقة.[٤١]

في مايو ٢٠١٠، سنت نيوزيلندا أيضاً قانون «الجريمة الثالثة» المثير للجدل كجزء من قانون إصلاح إصدار الأحكام وإطلاق السراح المشروط.[٤٢]

تطبق عدة ولايات أميركية أيضاً أحكام ‹المسؤولية المشتركة›. وبموجب هذه الأحكام، قد يتم اعتبار المشاركين في الجريمة، مثل السائق الذي يتولى عملية الفرار في عملية السطو، مسؤولين في حال انتهت جريمة السطو بالقتل، حتى لو لم يكن سائق السيارة مسؤولاً بشكل مباشر عن ارتكاب جريمة القتل.[٤٣]

٣٩– لا مفر: التوسع في استخدام عقوبة السجن مدى الحياة، آشلي نيلس وريان كينج، ص٣٠ (٢٠٠٩)
٤٠– روميل ضد إيستيل، ٤٤٥ الولايات المتحدة ٢٦٣ (١٩٨٠)
٤١– لوكير ضد أندريد، ٥٣٨ الولايات المتحدة ٦٣ (٢٠٠٣)
٤٢– استمرار الجدل بعد نفاذ سياسة "الجريمة الثالثة"، صحيفة نيوزيلندا هيرالد، (٢٦ أيار، ٢٠١٠)
٤٣– معنى الحياة، ملاحظة ٨ ص١٨

السجن مدى الحياة دون إمكانية إطلاق السراح (دون افراج مشروط)

«لا ينبغي النظر إلى أي شخص على أنه غير قابل للإصلاح، وعلى هذا الأساس، يجب أن يكون هنالك دائماً فرصة لإطلاق سراحة.»[٤٤]

مع انعدام الثقة في إجراءات الإفراج المشروط وأنظمته، واتباع نهج ‹الصرامة ضد الجريمة› في العديد من الأنظمة القضائية، ازداد عدد المجرمين الذين تصدر بحقهم أحكام بالسجن مدى الحياة، دون إمكانية إطلاق السراح المشروط (عفو مبكر). لكن الدلائل تشير إلى أنّ عقوبة السجن مدى الحياة القابلة للمراجعة تعتبر اجراءً جنائياً فعالاً للغاية، حيث تنخفض معه معدلات إعادة ارتكاب الجرائم (العود الجرمي) من قبل سجناء مدى الحياة الذين تم اطلاق سراحهم وبقوا تحت الرقابة في المجتمع أكثر من أي عقوبة أخرى.[٤٥]

المبررات التي تطرح في العادة لصالح عقوبة السجن مدى الحياة تتضمن اعتبارها شكلاً من أشكال العقوبة يحمل في طياته عناصر الردع والانتقام والإصلاح والمنع (بمعنى منع المجرم من تكرار الجريمة، وحماية مصالح الجمهور). لكن هذه النظرة بالإضافة إلى معظم السياسات المتعلقة بالسجن مدى الحياة تفتقد إلى عنصر إعادة التأهيل الذي يعتبر من أهم العناصر الأساسية للعقاب. وبالتالي، يصبح السجن المؤبد عقاباً بلا معنى في كثير من الحالات، وخاصة بالنسبة للجرائم غير العنيفة حيث ينعدم فيها مبدأ تناسب الجريمة والعقاب. كما أنّ عقوبة الحبس مدى الحياة دون إمكانية العفو المبكر، على وجه الخصوص، تثير أيضاً قضايا تتعلق بالقسوة أو الإهانة أو عدم مراعاة النواحي الإنسانية. ومن ناحية أخرى، فإنّ حرمان السجين من الحق في إعادة تأهيله يهدم مبدأ الكرامة الإنسانية.

"إن أي سياسة لمكافحة الجريمة تقبل إبقاء السجين مدى الحياة في السجون حتى لو لم يعد يشكل خطرًا على المجتمع، تخالف المبادئ الحديثة في معاملة السجناء أثناء تنفيذ عقوبتهم ولاتتفق مع فكرة إعادة الإدماج في المجتمع « .[٤٦]

استخدام عقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية إطلاق السراح المشروط على المستوى الوطني

ينظر البعض لهذه العقوبة على أنها العقوبة البديلة الأنسب لعقوبة الإعدام، وهي موجودة في عدد من الدول في شتّى أنحاء العالم (مثل بلغاريا وانجلترا وويلز واستونيا وهولندا والسويد وتركيا والمملكة

٤٤- أحكام السجن مدى الحياة غير القابلة للخفض، ملاحظة ٣٥، ص٤٠

٤٥- إيجابيات وسلبيات السجن المؤبد دون العفو، كاثرين أبيلتون وبينت غروفر، (٢٤ نيسان، ٢٠٠٧) المجلة البريطانية في علم الجرائم (٢٠٠٧) ٤٧،٥٩٧-٦١٥ ص٦٠٤

٤٦- معنى الحياة، ملاحظة ٨ ص١

المتحدة وأوكرانيا والولايات المتحدة وفيتنام). وفي بعض البلدان مثل الولايات المتحدة وتركيا، لا يتم الإفراج المبكر عن السجين تحت أي ظرف من الظروف. تتبع دول أخرى سياسات أقل حدة، ففي الفيتنام مثلاً، يمنح العفو غالباً بعد أن يقضي السجين مدة تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ عاماً. و في بلغاريا والسويد، يستطيع المحكوم أن يقدم التماساً للحكومة بالعفو.[٤٧] أمّا في استونيا، فيجوز للرئيس منح العفو، رغم أنه لم يقم بذلك منذ استقلال البلاد.

في انكلترا وويلز، يوجدنحو ٣٥ شخصاً ينفذون عقوبات سجن يمكن اعتبارها سجناً مدى الحياة دون عفو مبكر، حيث لم تحدد مدة السجن قبل النظر في الإفراج المشروط.[٤٨]ففي قضية «هيندلي»[٤٩] مثلاً، أقر مجلس اللوردات أنه إذا كانت الجريمة بشعة بما فيه الكفاية، فلا يوجد أي سبب من حيث المبدأ، يمنع من اعتبارها جريمة تستحق السجن مدى الحياة كعقوبة صرفة.

و في عام ١٩٧٤، صادقت المحكمة العليا للولايات المتحدة على تطبيق عقوبة السجن مدى الحياة دون عفو مبكر في قضية «شيك» ضد «ريد»، [٥٠]ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه العقوبة مقبولة على نطاق واسع. في الواقع، ساهم هذا الحكم الصارم بالسجن مدى الحياة دون عفو مبكر، وهو صارم بكل ما تعنيه الكلمة، بشكل كلي أو جزئي، في إيقاف الضغط على تطبيق حكومة الإعدام في بعض الولايات الأمريكية. [٥١]فهناك واحد من بين كل أربعة سجناء يقضون حالياً عقوبة السجن مدى الحياة، و غير مؤهلين للإفراج المشروط، و هذا يمثل واحداً من كل ٣٦ من نزلاء السجون في جميع الولايات المتحدة. [٥٢] وفي بعض الولايات مثل لويزانا، هناك واحد من كل تسعة نزلاء يقضي حكماً بالسجن المؤبد بدون عفو مبكر. [٥٣] وهناك ست ولايات أمريكية تصدر فيها كافة أحكام السجن مدى الحياة بدون إمكانية للإفراج المشروط – وإيلينوي، وآيوا، ولويزيانا، وماين، وبنسلفانيا وداكوتا الجنوبية. [٥٤]

الآثار المتوقعة على سجناء مدى الحياة دون امكانية اطلاق السراح المشروط

تتعرض عقوبة الحبس مدى الحياة دون إمكانية العفو أو اطلاق السراح المشروط لكثير من الانتقادات التي توجه لعقوبة الإعدام، ومن ضمنها أنها تقوض الحق الأصيل في الحياة. ففقدان السجين لكل أمل له في الإفراج عنه، يعتبر شكلاً آخر من الإعدام.[٥٥]بالإضافة إلى أنّ إلغاء العفو المبكر لا يحترم الكرامة الإنسانية المتأصلة في الجاني كبشر ولا يحميه من التعرض لعقوبات قاسية ولا إنسانية.

ينتج عمّا يرافق عقوبة السجن مدى الحياة دون عفو أو امكانية إطلاف سراح مشروط من حرمان

٤٧– إيجابيات وسلبيات السجن المؤبد دون عفو، ملاحظة ٤٥، ص٦٠١

٤٨– السجن مدى الحياة: سجناء سيموتون خلف القضبان، صحيفة التيليغراف، (١٦ تموز، ٢٠١٠)
http://www.telegraph.co.uk/news/uknews/crime/7894459/Whole-life-tariffs-prisoners-who-will-die-behind-bars.html

٤٩– وزير الدولة البريطاني للشؤون الداخلية، هينلي (٢٠٠٠)، ٣٨٥ ER (HL)

٥٠– شيك ضد ريد، ٤١٩ الولايات المتحدة٢٥٦،٢٦٧ (١٩٧٤)

٥١– إيجابيات وسلبيات السجن المؤبد دون عفو، ملاحظة ٤٥، ص٦٠٠

٥٢– لا مفر: ملاحظة ٣٩، ص٩

٥٣– إلقاء المفتاح بعيداً: التوسع في السجن مدى الحياة دون الإفراج في الولايات المتحدة، أشلي نيليس (٢٠١٠) تقرير الأحكام الفدرالية، مجلد ٢٣، عدد١، تشرين الأول ٢٠١٠ ص ٢٨

٥٤– معنى الحياة، ملاحظة ٤٥، ص٣

٥٥– آراء ضد عقوبة الإعدام: حركة مناهضة عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة ١٩٧٢ – ١٩٩٤، هاينس، جامعة أكسفورد للنشر(١٩٩٦)

الشخص من الحرية لفترات طويلة ومنعه من حقوقه الأساسية، العديد من الآثار، بما في ذلك نزع الحس الاجتماعي وفقدان المسؤولية الشخصية وخلق أزمة هوية وزيادة الاعتماد على المؤسسة العقابية. ويؤدي عزل السجين عن بيئته الاجتماعية إلى فقدان التواصل مع عائلته وأصدقائه وبعده عن ظروف تنشئة أطفاله. كما يصاب السجين بالقلق والإضطراب والإجهاد بسبب حرمانه من ممارسة الأنماط المعتادة في التفاعل الاجتماعي وشعوره بالعجز عن تقديم الدعم للآخرين. كما أن فقدان الحس بالمسؤولية والاعتماد المتزايد على الآخر، الناجمين عن الاحتجاز لفترات طويلة، يمكن أن يشكلا عائقاً أمام أية جهود قد تهدف لإعادة التأهيل. كما يمكن لآليات التأقلم والتعامل السلبية أن تؤدي إلى انسحاب عاطفي أو ظرفي، مما يزيد من مخاطر حدوث العجز النفسي.

فئة جديدة من السجناء المميزين

من أكثر الجوانب المثيرة للقلق في عقوبة الحبس مدى الحياة دون إمكانية الافراج المشروط أو العفو، هو خلق طبقة جديدة من السجناء المميزين،[٥٦] الذين توضع لهم أنظمة مغايرة لا تتوافق بالضرورة مع الحاجة لمعاملة جميع السجناء بطريقة تحترم كرامة الإنسان. «وفي حالة السجناء مدى الحياة دون عفو ، لا يوجد هنالك آلية أو وسيلة يمكن استخدامها كحافز لضمان الإمتثال للتعليمات، والتعاون مع السجانين مع من لا يرون الأمل في الإفراج عنهم، حيث أنه ببساطة هم ليس لديهم ما يخسرونه.»[٥٧]

وقد ذكرت كبيرة المفتشين السابقة للسجون في انجلترا وويلز، السيدة آن أويرز، أنّ تزايد عدد السجناء مدى الحياة يجعل إدارة سجون بريطانيا أكثر صعوبة، ويعني ذلك إدارة نوع مختلف جداً من المخاطر. فبالنظر إلى أحكام السجن مدى الحياة والرغبة في أن تكون السجون آمنة والسجناء آمنين، يتوجب عليك خلق بعض الآمال والتطلعات لدى السجناء التي تتطلب منهم تحقيق أهداف معينة - سواء أكان ذلك من خلال الأنشطة أو الإنجازات أو التعليم. بمعنى آخر، عليك خلق بيئة يشعر فيها السجين بقيمة الحياة ووجود سبب أو هدف يعيش من أجله. إن لم تستطع تحقيق ذلك، سيشعر السجناء أنّه لا قيمة لحياتهم وليس لديهم ما يفقدونه، وهذا يجعل السجون أقل أماناً.»[٥٨]

في مقابلة مع أحد سجناء مدى الحياة في انجلترا وويلز، قال السجين، الذي شارك في طعنة غير مميتة وهو في السجن:

«عندما حكم عليّ القاضي بالسجن مدى الحياة أعطاني رخصة غير مرئية لخرق القوانين التي أريد، مهما كانت خطورتها، دون خوف من القانون.. أنا فوق القانون.[٥٩]»

٥٦- قضية حياة أو موت، بلير (١٩٩٤)، المجلة الأمريكية للقانون الجنائي، ١٩١:٢٢-٢١٤

٥٧- إيجابيات وسلبيات السجن المؤبد دون عفو، ملاحظة ٤٥، ص٦٠٤

٥٨- سيمون هاتينسون، رسائل من سجناء الحبس المؤبد، صحيفة الغارديان (٣٠ تشرين الأول، ٢٠١٠)

٥٩- لقاء مع المحكومين بالسجن المؤبد في اجلترا وويلز، رسائل من السجناء، نفس المرجع

التحديات القانونية لشرعية السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط

الحظر الدولي على السجن مدى الحياة دون عفو

رغم أنّ القانون الدولي لا يحظر صراحة إصدار أحكام بالسجن مدى الحياة دون عفو مبكر أو إفراج مشروط على المجرمين البالغين، إلاّ أنه يحدد عدم جواز فرض هذه العقوبة على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن الثامنة عشرة (المادة ٣٧ (أ) من اتفاقية حقوق الطفل). وقد صادقت جميع دول العالم على هذه الاتفاقية باستثناء بلدين هما (الصومال والولايات المتحدة).

ينبغي إخضاع حكم السجن مدى الحياة للمراجعة

يتطلب القانون الدولي إخضاع أحكام السجن مدى الحياة للمراجعة. والعهدالدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشير صراحة إلى أنّ الهدف الأساسي من نظام السجون هو الإصلاح والتأهيل الاجتماعي.[٦٠]

و تؤكد التدابير الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أنّ السجن مدى الحياة دون عفو ليس متاحاً كعقوبة على أشد الجرائم خطورة مثل: جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. كما تنص المادة ١١٠ (٣) من نظام روما الأساسي أيضاً على أنّ أحكام السجن مدى الحياة، كأقصى عقوبة متاحة للمحكمة، يجب أن يعاد النظر فيها بعد ٢٥ عاماً.

في عام ١٩٧٧، تبنت لجنة المجلس الأوروبي المعنية بمشاكل الجريمة رأياً مفاده أنّ «سجن شخص مدى الحياة دون أي أمل في الإفراج عنه أمر غير إنساني «و أنّ سياسة منع الجريمة التي تبقي السجناء محتجزين مدى الحياة حتى عندما لا يعودون يمثلون خطراً على المجتمع «لا تتفق مع المبادئ الحديثة لمعاملة السجناء... ولا مع فكرة إعادة دمج هؤلاء في المجتمع.»[٦١]

«كمسألة مبدأ، يؤمن المفوض العام لحقوق الإنسان في المجلس الأوروبي إيمانًا راسخًا بأنّ الحكم بالسجن مدى الحياة غير القابل للتخفيض هو لأمر خاطئ. ويجب أن يكون هنالك على الأقل مراجعة لهذا الحكم في غضون فترة زمنية معقولة، مع إمكانية الإفراج المشروط عن السجين أو العفو عنه، مع ما يتبع ذلك من الظروف التي تلي الإفراج، والإجراءات والتدابير الرقابية والداعمة المصممة بدقة لتلائم احتياجات السجناء والمخاطر التي قد تنجم عن ذلك. إنّ حرمان أي فرد من أي أمل أمر قاس

٦٠- البند ٣ المادة ١، ICCPR

٦١- معاملة سجناء المؤبد، المجلس الأوروبي،ستراسبورغ: ١٩٧٧ ص٢٢

وليس من قيم العدل في شيء. ويجب أن يتوفر تقييم للمخاطر الفردية لكل سجين».[٦٢]

تسمح اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الإرهاب على أن تكون عملية تسليم المجرمين محددة في بعض الحالات اذا كان الشخص المنوي تسليمه سيواجه عقوبة الحبس مدى الحياة دون امكانية الافراج المشروط او العفو .[٦٣]

التحديات التي تواجه شرعية الحبس مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط في القانون الوطني

نوقشت شرعية الحبس مدى الحياة دون عفو مبكر على نطاق واسع في المحافل القانونية المختلفة. ففي المكسيك، أعلنت المحكمة العليا أنّ عقوبة الحبس مدى الحياة دون عفو مبكر غير دستورية، لأنها ترقى الى درجة العقوبة القاسية وغير العادية.[٦٤]ويشاطرها في هذا الرأي عدد من بلدان أمريكا الوسطى.[٦٥]

و في ألمانيا، أثيرت دستورية السجن مدى الحياة مرة أخرى في عام ١٩٧٧، عندما اعترفت المحكمة الدستورية الاتحادية بأن هذه العقوبة يتبعها دائماً فقدان الكرامة الشخصية وإنكار الحق في إعادة التأهيل. وأعربت المحكمة عن رأيها في أنّ السجن يجب أن «يسعى لتحسين أوضاع السجناء وإعادة دمجهم في المجتمع، والحفاظ على قدراتهم على التأقلم مع الحياة ومواجهة الآثار السلبية للحبس والتغيرات المدمرة في الشخصية التي تصاحب ذلك.»[٦٦]

واتبعت المحاكم الدستورية في بلدان مثل فرنسا[٦٧] وإيطاليا[٦٨] وناميبيا[٦٩] مسار المحكمة الدستورية الألمانية، حيث اعترفت بأن من تطبق عليهم عقوبة السجن مدى الحياة، لهم حق أساسي في أن ينظر بأمر الإفراج عنهم.[٧٠]

و في جنوب إفريقيا، رأت المحكمة الدستورية في قضية «س» ضد «دودو» (المحكمة الدستورية ٠١/٠١) (٢٠٠١) ١٦ ZACC) أن الحكم بالسجن لفترة طويلة غير محددة، دون أخذ خطورة الجريمة بعين الاعتبار، يعتبر عملاً غير دستوري، فهو ينتهك الحق في الكرامة الإنسانية. كما رأت المحكمة العليا للاستئناف أيضاً أنّ سجناء مدى الحياة يجب أن يكون لديهم أمل بإطلاق سراحهم، و إلاّ فإن العقوبة التي تتطلب قضاء السجين بقية حياته في السجن تصبح قاسية ولا إنسانية ومهينة.[٧١] وفي قضية أخرى في جنوب أفريقيا، «ڤ» ضد «نكومو» (٢٠٠٧) ٢ SACR ١٩٨، رأت المحكمة أنّ احتمال إعادة تأهيل المجرم يعتبر مبرراً كافياً ومقنعاً لفرض عقوبة أقل.

٦٢- تقرير مفوض حقوق الإنسان، السيد ثوماس هامربيرغ لزيارته لأذربيجان (٣ – أيلول، ٢٠٠٧)
٦٣- البند ٣ المادة ٢١ من اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الإرهاب، رقم ١٩٦ (٢٠٠٥)
٦٤- عقوبات بديلة للإعدام – تجربة المملكة المتحدة في المجلس الأوروبي، هودكينسون (٢٠٠٤)
٦٥- الحبس المؤبد: قضايا حديثة في القانون الدولي والوطني، ديرك فان سميت، المجلة الدولية في القانون ٢٩ (٢٠٠٦) ٤٠٥-٤٢١، ص ٤١٠
٦٦- bvERFgr 187 45 (١٩٧٧)
٦٧- قرار رقم ٩٣-٣٣٤ دي سي، كانون الثاني ١٩٩٤
٦٨- Corte cost sentenza، ٢٧ أيلول ١٩٨٧
٦٩- S.V. Tcoip ١٩٩٦
٧٠- أخذ عقوبة السجن المؤبد بجدية، ديرك فان سميت، قانون كلوير الدولية، لاهاي، ٢٠٠٢ ص ٢١٣
٧١- نيكوسي ضد الدولة (٢٠٠٢)، ١٠٢٠٩

"دع عنك عقوبة السجن مدى الحياة المطبقة في الوقت الحاضر، إن محاولة تبرير أي عقوبة سجن ولأي فترة، دون التساؤل فيما إذا كان هنالك تناسب بين الجرم ومدة السجن، هو تجاهل إن لم يكن حرمان لمعنى الكرامة. فالبشر ليسوا سلعًا توضع لها أسعار، بل مخلوقات تتأصل فيهم قيم لانهائية، وعلى هذا الأساس يجب معاملتهم على أنهم هم الغاية، لا مجرد وسيلة لتحقيق الغاية ".[٧٢]

في الفقه الأوروبي

في السنوات الأخيرة، نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضايا التي تنطوي على السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط أو العفو . وفي قضية «سونيك» ضد «المملكة المتحدة» التي نظرت في ٢٠٠١، أشارت المحكمة إلى أنّ «السجن التعسفي أو الطويل على نحو لا يتناسب مع الجريمة يمكن في بعض الظروف أن يثير مسائل تخالف الاتفاقية... وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أنّ حكما بالسجن مدى الحياة دون أي إمكانية للإفراج قد يثير قضايا المعاملة غير الإنسانية ".[٧٣]

وذهبت المحكمة الأوروبية في ٢٠٠٨ إلى أبعد من ذلك، عندما وجدت أنّ فرض عقوبة السجن مدى الحياة غير القابلة للخفض، يمكن أن تثير مسائل متعلقة بالمادة ٣ (الحق في عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة) من الاتفاقية الأوروبية.[٧٤]

لكن المحكمة على الرغم من ذلك مددت في الآونة الأخيرة تدابير مؤقتة لمنع تسليم أربعة رجال للولايات المتحدة لمحاكمتهم بتهم تتعلق بالإرهاب، إلى أن تتوفر لديها القناعة بأنهم لن يعاملوا معاملة غير إنسانية. وستمضي المحكمة قدماً في النظر في المسألة، لتقرر فيما إذا كان تعريض السجناء لفترات طويلة من العزلة والسجن مدى الحياة دون عفو مبكر، يشكل ‹عقوبة قاسية وغير عادية› حظرتها المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية.[٧٥]ولا نزال بانتظار حكم المحكمة النهائي في هذه القضية.

٧٢- رأي القاضي في المحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا، القاضي إيكرمان، في قضية س ضد دودو، ٢٠٠١
٧٣- ساونيك ضد المملكة المتحدة، رقم ٠٠/٦٣٧١٦، ٢٩ أيار، ٢٠٠١
٧٤- كافكاريس ضد قبرص (٠٤/٢١٩٠٦) ٢٠٠٨
٧٥- بيان صحفي صادر من قبل المسجل، قرار ٨ تموز،٢٠١٠، بابار أحمد وآخرون ضد المملكة المتحدة

إطار حقوق الإنسان الذي يحكم ظروف معاملة سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة الأجل

"يمكن لفترات السجن الطويلة ان تسبب عزلة اجتماعية تؤثر سلباً على السجناء. فبالإضافة إلى أنه يصبح ممارسة مؤسسية، يمكن أن يواجه السجناء مجموعة من المشاكل النفسية الطويلة المدى (بما في ذلك فقدان احترامهم لأنفسهم وضعف مهاراتهم الاجتماعية) كما يتكون لديهم ميل للانعزال عن المجتمع؛ الذي سينعكس سلباً على المجتمع في نهاية المطاف. وفي رأي اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، ينبغي على أنظمة السجن أن توفر للسجناء الذين يقضون عقوبات طويلة في السجن، طرقاً للتعويض عن هذه الآثار بشكل إيجابي و استباقي».[٧٦]

الظروف الجزائية للاحتجاز

غالباً ما يواجه سجناء مدى الحياة أو المدة الطويلة ظروف احتجاز أسوأ من تلك التي يواجهها سجناء الفئات الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك، فصلهم عن بقية النزلاء، ووضعهم في مرافق معيشية غير ملائمة، وتعريضهم بشكل مفرط لتكبيل اليدين، كما يحظر عليهم الاتصال مع السجناء الآخرين، ومرافقهم الصحية غير كافية، ويتعرضون للحبس الانفرادي ومحدودية الزيارات.

من المعروف أنّ ظروف السجن الجزائية والمعاملة غير المتساوية مع المساجين الآخرين أمر سائد في السجون، خصوصاً بالنسبة للسجناء المحكوم عليهم مدى الحياة كحكم بديل لحكم الإعدام.

"استهداف سجناء الفترات الطويلة بالمعاملة القاسية لا يزال مشكلة في البلدان التي ما زالت في طور تعديل سياستها و إجراءاتها الجنائية للتعامل مع السجناء الذين كانوا سيعدمون سابقا.»[٧٧]

من حق سجناء مدى الحياة والمحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة الأمد أن يعاملوا معاملة إنسانية تضمن كرامتهم، وأن تتم حمايتهم من التعذيب والمعاملة اللا إنسانية

تعبر معايير المعاهدات الدولية المتعلقة بالسجن مدى الحياة عن قلق غير مباشر، مما قد يشكل فقداناً للكرامة، أو يرقى لمستوى المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وتنص المادة ٥ من الإعلان العالمي على أنه:

٧٦- اللجنة الأوربية لمكافحة أشكال التعذيب، التقرير العام رقم ١١، ستراسبرغ: ٣ أيلول ٢٠٠١، الفقرة ٣٣

٧٧- إدارة السجناء المحكومين بالمؤبد أو لفترات طويلة دولياً في سياق استراتيجية حقوق الإنسان، أندرو كويل ٢٠٠٥

"لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة أو العقاب."

و نص المادة ١٠ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يقول:

«يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية وباحترام للكرامة المتأصلة في بني البشر».

علقت لجنة حقوق الإنسان، وهي هيئة الخبراء التابعة للأمم المتحدة و المكلفة بالإشراف على تنفيذ الميثاق، على المادة ١٠ على النحو التالي:

"معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم بإنسانية، واحترام كرامتهم، هي قاعدة جوهرية وواجبة التطبيق عالمياً. وبالتالي فإنّ تطبيق هذه القاعدة، كحد أدنى، لا يجب أن يتوقف على توفر الموارد المادية في الدولة الطرف. يجب تطبيق هذه القاعدة دون أي تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو أي وضع آخر».[٧٨]

المساواة في الحقوق

يتمتع سجناء مدى الحياة والسجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة المدى بنفس حقوق الفئات الأخرى من السجناء، ويجب أن تكون ظروف احتجازهم ومعاملتهم متوافقة مع ما تقتضيه الكرامة الإنسانية وأن تلبي الحد الأدنى لقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء.

"لا يجوز التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد أو أي وضع آخر." (المادة ٦ من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.[٧٩]

وينبغي أن تشتمل هذه الحقوق على مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء الكافي والمياه الصالحة للشرب، والسكن والملبس والفراش والحصول على الرعاية الصحية الجسدية والعقلية. وأن يشجّعوا على عملية الإصلاح الذاتي وإعادة التأهيل الاجتماعي.[٨٠] كما أنّ مبدأ المساواة يستدعي أيضاً أن يكون لهؤلاء السجناء الحق في الإفراج المشروط وإتاحة الفرص للخروج من السجن، على أن يؤخذ بعين الاعتبار الخطر الذي تتعرض له حياة كل سجناء مدى الحياة والفترات الطويلة الأمد، بدلاً من توسيع نطاق العوامل السياسية أو الجزائية.

٧٨- لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم ٢١ (١٩٩٢)، الفقرة ٤

٧٩- تم اعتمادها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول سبل الحد من الجرائم وطرق معاملة المجرمين، جينيف (١٩٥٥)

٨٠ – البند ٣ من المادة ١٠ من قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء

و مع ذلك، يتم غالباً فصل السجناء مدى الحياة ولفترات طويلة الأمد عن بقية نزلاء السجون، ويتم التحفظ عليهم في السجون ذات الحراسة المشددة.

عندما لا يكون لهذا الفصل علاقة بالقضايا الحقيقية لأمن السجون أو حماية السجناء الآخرين، فإنّ المعاملة المختلفة والفصل بين سجناء مدى الحياة أو سجناء الفترات الطويلة وبقية نزلاء السجون على أساس وضعهم القانوني، يمثل دليلاً على التمييز داخل السجون، وهو أمر يتناقض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

يجب أن يستند مستوى حراسة سجناء مدى الحياة على تقييم فردي لكل سجين على حده. فلا يمكن مثلاً اعتبار كل سجناء مدى الحياة بنفس الخطورة التي تستلزم تطبيق إجراءات حراسة مشددة أو عزلهم عن الفئات الأخرى من السجناء. فالمهم هنا أن يستند هيكل نظام إدارة المساجين على المخاطر الفعلية التي يشكلها السجين على نظام السجون، وخطر العودة لارتكاب جرائم تشكل (خطراً على المجتمع) بشكل عام. يمكن لنظام الإدارة بعد ذلك أن يتم وضعه بشكل يتناسب مع المخاطر الفعلية، بدلاً من وضع نظام موحد لكل سجناء مدى الحياة.

لكن ما يجري على أرض الواقع هو غالباً بخلاف ذلك: غالبية السجناء مدى الحياة لا يشكلون خطراً على الجمهور، وعادة ما تكون تصرفاتهم في السجن أفضل من تصرفات فئات أخرى من السجناء، و معدلات تكرارهم للجرم بعد الإفراج عنهم أقل.[٨١]

أوضاع السجون على الصعيد الوطني

هناك فصل بين السجناء في معظم البلدان التي تطبق عقوبة السجن مدى الحياة كحد أقصى من العقوبة. وقد وجد الباحثون أنّ ظروف حياة سجناء مدى الحياة في بلد كأذربيجان على سبيل المثال، كانت أسوأ بكثير من ظروف سجناء آخرين في نفس المبنى.[٨٢] وشمل ذلك ظروفاً أسوأ سواء من حيث الظروف المعيشية أو المرافق الصحية أو الغذاء. بالإضافة إلى انعدام الأنشطة المفيدة أو العمل أو البرامج التعليمية، أو حتى من حيث فرص التواصل مع فئات أخرى من السجناء.

في الاتحاد الروسي، يوضع السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة كعقوبة بديلة عن الإعدام، داخل مستعمرة مخصصة للعقوبات، ويضطرون للعيش في زنزانات مكتظة دون عمل أو أنشطة حيث لا توجد فيها حمامات بل أوعية يتم تفريغها كل ٢٤ ساعة. كما تفتقر هذه الزنازين للمياه الجارية أو الضوء الطبيعي، ويتبع فيها نظام غذائي سيء.[٨٣]وسجناء مدى الحياة في روسيا يعاملون معاملة مختلفة، إذ يتم إخضاعهم ل «ظروف صارمة» يقرها القانون الجنائي. فهم يعيشون في زنازين لا تزيد

٨١– انظر على سبيل المثال إلى إدارة السجناء المحكومين بالمؤبد أو لفترات طويلة دولياً في سياق استراتيجية حقوق الإنسان، أندرو كويل ٢٠٠٥ ،مكرر، ملاحظة ٧٧، أو إلى بدائل عقوبة الإعدام – تجربة المملكة المتحدة في المجلس الأوروبي، مكرر، ملاحظة ٦٤

٨٢– السجن المؤبد وظروف السجناء في دول جنوب القوقاز، مكرر، ملاحظة ٢٤ ص ٧٥

٨٣– إدارة السجناء المحكومين بالمؤبد أو لفترات طويلة دولياً في سياق استراتيجية حقوق الإنسان، أندرو كويل ٢٠٠٥ ،مكرر، ملاحظة ٧٧، ص٤٤

مساحتها عن مترين مربعين، ويخضعون للمراقبة المستمرة ليلاً ونهاراً، إذ يتم اعتبارهم أكثر خطورة على الجمهور من السجناء الآخرين. ويحظر عليهم الاتصال مع غيرهم من السجناء.[٨٤]

أمّا في كينيا، فيتم فصل السجناء المحكومين بالسجن المؤبد عن السجناء الآخرين، وتطبق عليهم تلقائياً إجراءات أمن السجون القصوى. ليس من حق هؤلاء الالتحاق بالأعمال الصناعية كالسجناء الآخرين. وخوف هؤلاء المساجين من نقلهم إلى سجون أخرى، أو تعرضهم للعقاب، يمنعهم من التماس الإنصاف في حال حرمانهم من حقوقهم.[٨٥]

في معظم المناطق التي تقع تحت الولاية القضائية الأسترالية، يظل السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو لفترات طويلة المدى تحت شكل من أشكال الاحتجاز الأمني لفترات طويلة من الزمن، لكنهم قد يتمتعون وهم داخل السجون بمستويات منخفضة جداً من الإشراف، كما يجري استيعابهم في وحدات سكنية صغيرة ذاتية الخدمة. كما أنه من الممكن أيضاً أن يتم وضعهم بالحبس المفتوح.

المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالسجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والسجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة الأجل

تنطبق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على كل من السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد والسجناء المحكوم عليهم لفترات طويلة على حد سواء، وتشتمل الأحكام الرئيسية لهذه القواعد على ما يلي:

للسجناء الحق في السكن المناسب والنظافة الشخصية والملابس والفراش والطعام ومياه الشرب والرياضة والخدمات الطبية. (المواد ٩-٢٦)

"يسمح للسجناء في ظل الرقابة الضرورية الاتصال مع عائلاتهم وأصدقائهم من حسني السمعة على فترات منتظمة، سواء بالمراسلة أو بتلقي الزيارات.» (المادة ٣٧)

"حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، يجب السماح لكل سجين بتلبية احتياجاته الدينية.» (المادة ٤٢)
"ينبغي على نظام السجن أن يسعى للحد من أي فروق بين حياة السجن وخارجه، وذلك للتقليل من شعور السجين السلبي اتجاه احترام انسانيته وكرامته.» (المادة ٦٠)

ينبغي السماح للسجناء بالحصول على التعليم والعمل والترفيه. (المواد ٧١-٧٨)

٨٤- السيدة فيكا سيغريجيفا (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، موسكو)، مراسلات شخصية ٢٠١٠
٨٥- مشروع السجون الكينية KPPP والمؤسسة الكينية للمصادر القانونية LRF، مراسلات شخصية واردة في مذكرات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي رقم١، مكرر، ملاحظة ١٤ ص٦

إضافة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، هنالك معاهدات أممية تشتمل على أحكام ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بمعاملة سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة الأجل، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعترف بحقوق هؤلاء السجناء ب: المواد الغذائية وبمستوى معيشي لائق (المادة ١١)، وأفضل مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والبدنية (المادة ١٢)؛ والتعليم (المادة ١٣).

إنّ قواعد السجون الأوروبية لعام ٢٠٠٦،[٨٦] وهي من المعايير الأكثر شمولاً حتى هذا التاريخ، كما أنها تعبر عن توافق أوروبي في الآراء حول المعايير التي ينبغي أن تتوافر في جميع السجون للتعامل مع سجناء مدى الحياة/ والسجناء لفترات طويلة. والجزء الأول من هذه القواعد يشتمل على تسعة مبادئ أساسية ينبغي على كافة السجون الالتزام بها، وهي:

١. ينبغي معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم بشكل يتناسب مع حقوق الإنسان.
٢. يحتفظ الأشخاص المحرومون من حريتهم بجميع الحقوق التي لم تؤخذ منهم قانوناً بقرار الحكم بحبسهم.
٣. تكون القيود المفروضة على الأشخاص المحرومين من حريتهم ضمن الحد الأدنى الضروري وتتناسب مع الغاية من فرضها.
٤. تبرير انتهاك حقوق السجناء الإنسانية بسبب نقص الموارد غير مقبول.
٥. يجب أن تكون الحياة في السجن قريبة بأكبر قدر ممكن من الحياة في المجتمع.
٦. تدار مرافق الاحتجاز بطرق تساعد على إعادة دمج السجناء المحرومين من حريتهم في المجتمع.
٧. يجب تشجيع التعاون مع الخدمات الاجتماعية بالخارج بقدر الإمكان وإشراك المجتمع المدني في الحياة في السجن.
٨. موظفوا السجن ينفذون خدمة عامة مهمة، لذلك يجب أن تسمح ظروف تعينهم وتدريبهم وظروف عملهم بالحفاظ على معايير عالية في رعايتهم للسجناء.
٩. تخضع جميع السجون للتفتيش والإشراف الحكومي النظامي والمستقل.

الأهمية الخاصة بالرعاية الصحية المقدمة للسجناء المحكومين بالسجن المؤبد والمحكومين بالسجن لفترات طويلة المدى

من المرجح أن يكون سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة عرضة لتدهور الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية، وقد يكونوا قد دخلوا السجن وهم بحاجة لأنواع من الرعاية الصحية، كأن يكونوا من المدمنين على الكحول أو المخدرات أو من المصابين بالاكتئاب والأمراض النفسية، أو بأمراض معدية (مثل التهاب الكبد الوبائي والسل و نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز). تشتمل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على شرح واف للاحتياجات الطبية الأساسية الواجب توافرها لجميع السجناء :

٨٦- توصيات لجنة الوزراء للدول الأعضاء (٢٠٠٦)، تم اعتمادها بتاريخ ١١ كانون الثاني، ٢٠٠٦

"على الخدمات الطبية التابعة لمؤسسة السجن أن تسعى لتشخيص وعلاج أية أمراض جسدية أو عقلية أو مشاكل صحية قد تعيق إعادة تأهيل السجين. و أن تقدم له جميع الخدمات الطبية والجراحية والنفسية الضرورية لهذا الغرض. «(المادة ٦٢)

لكن لا ينبغي القيام بالعلاج دون موافقة حرة ومستنيرة من قبل السجين. والعلاجات الطبية ذات الطابع التدخلي التي تهدف لتصحيح أو تخفيف العجز والتي لا رجعة فيها (مثل العقاقير النفسية، الصدمات الكهربائية أو الجراحة النفسية) أو تلك التي ليس لها غاية علاجية (مثل التعقيم لمنع الخصوبة)، يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع التعذيب أو سوء المعاملة، إذا اتخذت أو أديرت دون موافقة حرة ومستنيرة من الشخص المعني.[٨٧]

تنص مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لمعاملة السجناء[٨٨] على:

"يجب أن يكون السجناء قادرين على الوصول للخدمات الصحية المتوفرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.» (المبدأ ٩)

في اجتماع مدريد، بإسبانيا، في أكتوبر ٢٠٠٩، الذي حضره ممثلون عن ٦٥ بلداً، ومن المنظمات الوطنية والدولية، وخبراء في السجون والصحة العامة، تم التسليم بأن هنالك حاجة ملحة لاتخاذ التدابير الصحية التالية في جميع أنظمة السجون[٨٩]:

- تدابير للحد من اكتظاظ السجون
- برامج للاستشارة والفحص و العلاج من الأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز والسل والتهاب الكبد الوبائي والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس.
- برامج لعلاج مدمني المخدرات، وفقاً لتقييم الاحتياجات والموارد والمعايير الوطنية والدولية.
- تدابير للحد من الضرر، بما في ذلك استبدال إبر حقن المواد الدوائية، وتبادل الحاقن، وتوفير المواد المطهرة وتوزيع الواقي الذكري.
- توفير لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.
- مبادئ توجيهية للمتطلبات الصحية اللازمة لإدارة الأمراض المعدية في السجون، وحالات العدوى الأخرى، كالوقاية من عدوى المستشفيات.
- ضمان الرعاية الصحية للسجناء عند دخولهم وبعد خروجهم من السجن، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة والخدمات الصحية المحلية.
- دعم الصحة العقلية.
- تدريب جميع موظفي السجن على الوقاية والعلاج والسيطرة على الأمراض المعدية.

٨٧– المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة رقم AL63L175 (٢٧ تموز،٢٠٠٨)

٨٨ – قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١١/٤٥ (٤ كانون الأول،١٩٩٠)

٨٩ – توصيات مدريد: الرعاية الصحية في السجون كجزء أساسي من الصحة العامة، منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي في أوروبا، ٢٠١٠

الحبس الانفرادي لسجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة الأمد

أصبح وضع سجين مدى الحياة في الحبس الانفرادي ظاهرة شائعة، فالسجناء يقضون فترات طويلة في عزلة، وأحياناً يستمر ذلك لسنوات متواصلة.

في ولاية لويزانا الأمريكية، وضع رجلان في الحبس الانفرادي لمدة ٣٨ و ٣٥ سنة على التوالي. وكانا يظلان وحدهما لمدة ٢٣ ساعة يومياً في زنازين قياسها ٢×٣ متر تقريباً بحيث أنّ مصدر الضوء الطبيعي الوحيد داخل زنزاناتهم هو نافذة على جدار مقابل للزنزانة. كان يسمح لهم بالحركة في الهواء الطلق في قفص صغير، لمدة ساعة في اليوم ثلاثة مرات في الأسبوع. وفرضت قيود على ممتلكاتهم الشخصية، ومواد القراءة، ومنعوا من الوصول للمساعدة القانونية والعمل وحرموا من الزيارات. وذكر أنّ كلا السجينين عانيا من مشاكل صحية خطيرة نتجت بفعل سنوات الحبس، أو تفاقمت بسبب السجن في زنزانة صغيرة.[٩٠]

الحبس الانفرادي، يجب تقنينه و إلغاؤه

يعتبر الحبس الانفرادي شكلاً من أشكال العقوبة القاسية واللإنسانية و يمكن أن يرقى لحد التعذيب النفسي، بسبب عدم وجود اتصال إنساني، وما يصاحب ذلك من الحرمان الحسي في كثير من الأحيان. كما يمكن أن يكون له تأثير سلبي شديد على الحالة العقلية للسجين، وربما يؤدي لإعاقات نفسية معينة مثل الاكتئاب.

صرح مقرر الأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة: «إنّ الأدلة المتراكمة لغاية الآن عن الآثار الصحية الخطيرة والسلبية الناجمة عن الحبس الانفرادي تتراوح من: الأرق والاضطراب إلى الهلوسة والمرض العقلي. والعامل السلبي الرئيسي للحبس الانفرادي هو انخفاض التواصل الاجتماعي والنفسي إلى الحد الأدنى المطلق، أو لدرجة غير كافية بالنسبة لمعظم المعتقلين لتبقى عقولهم تعمل بشكل جيد. (...) و برأي المقرر الخاص، ينبغي أن يكون اللجوء لاستخدام الحبس الانفرادي ضمن أدنى حد ممكن، واستخدامه في حالات استثنائية جداً، ولفترة قصيرة قدر الإمكان، وكملاذ أخير فقط.»[٩١]

و قد أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن رأي مفاده أنّ:

"استخدام الحبس الانفرادي باستثناء حالات الظروف الاستثنائية ولفترات محدودة لا يتسق مع المادة ١٠ (١)

٩٠- الولايات المتحدة الأمريكية: مطالبات منظمة العفو الدولية بضرورة إنهاء حالة الحبس المنفرد لمدة ٧٣ بحق سجناء لويزانا، هيرمان ويليس وألبرن وودفكس، منظمة العفو الدولية (٣٠ آذار، ٢٠١٠)

٩١- وثيقة الأمم المتحدة رقم A/٣٦/١٧٥ الفقرات ٨٢ – ٨٣

من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»[٩٢] ويمكن أن يرقى لأفعال تحظرها المادة ٧ (التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة)[٩٣] من ذات العهد.

ليس هنالك أي مبرر عملي لإبقاء هؤلاء السجناء، كفئة، في عزلة، وذلك ببساطة بسبب طول أو طبيعة عقوبتهم. بل على العكس من ذلك، فالأفضل إدارياً أن يظل هؤلاء السجناء مشغولين بشكل كامل، وهذا من شأنه أن يحقق مصلحتهم، ومصلحة حسن سير العمل في السجن.

رأت المحكمة الأوروبية أنّ الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، قد انتهك، بسبب وجود نظام حبس انفرادي صارم لأكثر من ثلاث سنوات على سجين سابق محكوم عليه بالإعدام.[٩٤]

ينص بيان اسطنبول بشأن استخدام وآثار الحبس الانفرادي، الذي اعتمد في ٩ ديسمبر ٢٠٠٧ في الندوة الدولية عن الصدمات النفسية التي عقدت في اسطنبول، على ما يلي: «يحظر استخدام الحبس الانفرادي تماماً في ظل الظروف التالية :

- للمحكوم عليهم بالإعدام والسجن مدى الحياة بحكم عقوبتهم.
- للسجناء المرضى عقلياً.
- للأطفال تحت سن ١٨ عاما».

٩٢- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية في الدنمارك (٣١ تشرين الأول/ ٢٠٠٠)، وثيقة رقم CCPR/CO/70/DNK الفقرة ١٢
٩٣- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ملاحظة عامة رقم ٤٤/٢١ (٦ نيسان، ١٩٩٢)
٩٤- لورغوف ضد بلغاريا (٢٠٠٤)، ٤٠ EHRR ٧ ١٨٥، الفقرة ٨٤

سجناء مدى الحياة والفترات طويلة الأمد من الفئات المستضعفة

ضعف وتعرّض سجين مدى الحياة وسجين الفترات الطويلة للمخاطر يكون في كثير من الأحيان هو سبب ونتيجة لسجنهم. يتضح هذا بجلاء في سياق الصحة النفسية، حيث أثبتت الأبحاث، أنّ السجناء الذين يقضون عقوبة سجن مدى الحياة، يكونون أكثر عرضة للإصابة بمرض عقلي من بقية نزلاء السجون. كما وجدت دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة أنّ واحداً من كل خمسة سجناء محكومين بالسجن مدى الحياة يكون لهم تاريخ مع المرض العقلي، مقابل واحد من كل ستة من نزلاء السجون ككل.[٩٥]

"يمكن لسجناء مدى الحياة أن يعانوا من اضطرابات نفسية واجتماعية قد تؤدي لعزلتهم اجتماعياً، مما يضر بصحة السجين الفردية».[٩٦]

من بين أسباب تعرّض السجناء للمخاطر: العمر والجنس والعرق والصحة والوضع القانوني أو السياسي، وهؤلاء يواجهون خطراً متزايداً على سلامتهم وأمنهم أو رفاهيتهم نتيجة للسجن. ويمكن أن نضم لهذه المجموعة أيضاً الأحداث والنساء والأمهات والأجانب المصابين بأمراض عقلية أو من ذوي الإعاقة ، والأقليات والشعوب الأصلية، وأولئك المحكوم عليهم بالإعدام، وكبار السن، والسجناء من ذوي الإعاقة الجسدية.

الأحداث[٩٧]

يعتبر السجناء صغار السن من أكثر الفئات ضعفاً وعرضةً للمخاطر؛ فهم في سنوات تطورهم الجسدي الأولى ليصبحوا بالغين. فإذا أمضى هؤلاء سنواتهم تلك في مؤسسة مخصصة للأحداث المخالفين للقانون، فهم معرضون لخطر اكتساب هوية جنائية، وبالتالي، يكبر وهو يرى أنه يسير في حياته بطريقة إجرامية. من ناحية أخرى، هنالك أيضاً خطر كبير ومستمر ناتج من سوء المعاملة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، والاستغلال، والمخاطر الصحية على الأحداث في الاحتجاز. و من غير المحتمل أن يكون الأطفال قادرين على حماية أنفسهم، ولذلك يكون من المشكوك فيه بأن تفوق الفوائد الناجمة عن اعتقال الأحداث المخاطر الكبيرة التي قد يتعرضون لها في السجن. إنّ القانون الدولي يدعو دائماً للنظر في مصلحة الأحداث في أي قرار يتخذ بحقهم، و أن يكون الحرمان من الحرية ملاذاً أخيراً.

إنّ الأحداث الذين ارتكبوا جرائم هم أكثر قابلية للتغيير وتعلم طرق مختلفة للتصرف من البالغين. وينبغي أن تكون معاملة الأحداث متسقة مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته، والرغبة في إعادة

٩٥- معنى الحياة، مكرر، ملاحظة ٨ ص١٥
٩٦- وثيقة الأمم المتحدة رقم ST/CSDHA/24، مكرر، ملاحظة ٦
٩٧- وهم من يقل عمرهم عن ١٨ عاماً بحسب تعريف CRC

اندماجه في المجتمع.[٩٨] كما يجب أيضاً توخي الحذر لمنع الاختلال الاجتماعي على المدى الطويل. مراكز الأحداث يجب أن تركز على الرعاية والحماية والتعليم والتدريب المهني، وليس على الحبس.

المعايير الدولية تؤكد ليس فقط على أن للأحداث جميع حقوق الإنسان المكفولة للبالغين، بما في ذلك الحق بالحصول على معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في بني البشر، بل تنص أيضاً على توفير حماية إضافية لهم تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم العمرية. والحماية تشتمل على ما يلي:

- فصل المحتجزين الأحداث عن المعتقلين الكبار (المادة ١٠ (٣) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والقاعدة ٨ (د) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء).
- حظر استخدام العقاب البدني ضد الأحداث (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٣١).
- بذل جهود خاصة للسماح للأحداث بتلقي زيارات من أفراد الأسرة (المادتان ٩ و ١٠ و ٣٧ اتفاقية حقوق الطفل؛ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٣٧)؛
- أن يوفّر للأحداث في سن التعليم الإلزامي، التعليم و التدريب (المادة ٢٨ اتفاقية حقوق الطفل، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٥, ٧١).

تحظر المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط عن الجرائم التي يرتكبها الأطفال (الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في وقت ارتكاب الجريمة).

أكدت المحكمة الأوروبية أيضاً على هذا الموقف؛ ففي قضية «V" ضد "المملكة المتحدة"، أكدت الهيئة العليا للمحكمة الأوروبية أهمية وجود إجراءات إفراج قوية وسريعة، والإعلان الواضح عن الحد الأدنى لفترة السجن التي يتعين عندها النظر في موضوع الإفراج، لا سيما في الحالات التي يكون فيها الجاني صغيراً جداً وقت ارتكاب الجريمة.[٩٩]

في بعض البلدان، لا يسمح بالحكم على الأطفال بالسجن مدى الحياة على الإطلاق.

تحظر التشريعات الأردنية عقوبة السجن مدى الحياة لمن هم دون سن الثامنة عشرة. يجوز حبس الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥–١٨ عاماً ممن يرتكبون جريمة كبيرة يحاكم عليها بالإعدام لمدة ٦–١٢، ولمدة ٥–١٠ سنوات إذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالسجن مدى الحياة. وعقوبة من تتراوح أعمارهم بين ١٢–١٥ سنة تكون ٤–١٠ سنوات، و ٣–٩ سنوات على التوالي. والجديرر بالذكر هنا، أنّ في الأردن مراكز لإعادة التأهيل الخاصة بالأحداث.

يعتبر عامل السن في أوغندا واحدا من العوامل التي تؤخذ بالإعتبار لإصدار حكم أقل من الإعدام أو السجن مدى الحياة.

و في روسيا، لا يحصل من هم دون سن ١٨ عاماً، سوى على عقوبة قصوى هي السجن ١٠ سنوات (الاتحاد الروسي القانون الجنائي).

٩٨– المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل

٩٩– قضية V ضد المملكة المتحدة، رقم ٩٤/٢٤٨٨٨ (١٩٩٩)

أما الاختصاصات القضائية الأخرى التي لا تعترف بحكم ‹السجن مدى الحياة› للأحداث فتشمل الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومصر وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وأوكرانيا.

لكن في بعض البلدان الأخرى، لا يحكم على الأطفال بالسجن مدى الحياة فحسب، بل يكون الحكم دون إمكانية إطلاق السراح أبداً.

في عام ٢٠٠٥، كان من المعروف أنّ هنالك ١٥ دولة[١٠٠] لديها قوانين تسمح بإصدار حكم على الأطفال بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج عنهم. ورغم أنّ هذه القوانين لا تطبق في العديد من هذه الدول، فإن الولايات المتحدة لا تزال تحبس الأحداث الجانحين مدى الحياة دون امكانية الأفراج المشروط او العفو. ففي نوفمبر ٢٠١٠، رأت محكمة الاستئناف الجنائية في تكساس أنّ سجن الأحداث من عمر ١٦ سنه بالسجن مدى الحياة دون عفو مبكر لم يكن حكماً قاسياً جداً.[١٠١] وهنالك ٢٥٠٠ حدث تقريباً في الولايات المتحدة ينفذون حكم السجن مدى الحياة دون عفو مبكر.[١٠٢] وفي تصريح لممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ٢٠١٠ قال فيه: أن حظر السجن مدى الحياة دون عفو مبكر لمن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً «ليس واجباً يفرضه القانون الدولي العرفي، وإنما التزام بمعاهدة لم توافق عليها الولايات المتحدة.»[١٠٣]

السجينات

تشكل النساء أقلية صغيرة من المحكومين بالسجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم. ولأن الغالبية العظمى من السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد هم من الذكور، فإن أنظمة السجن تميل إلى أخذهم وحدهم في الاعتبار.

في بيئة السجن المغلقة، تعتبر النساء بوجه خاص عرضة للخطر. وقد أظهرت التجربة أنهن عرضة لسوء المعاملة الجسدية والعاطفية والجنسية من قبل الموظفين الذكور والسجناء. لذلك لا بد من وضع ضمانات خاصة للتأكد من عدم مضايقة النساء أو الإساءة إليهن بأي شكل من الأشكال. ومن أهم هذه الضمانات سجن النساء في مكان منفصل عن الرجال (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٨).

تبين البحوث أيضاً أنه في كثير من البلدان، هنالك نسبة كبيرة من النساء اللواتي يقضين حكماً بالسجن مدى الحياة أو لفترات طويلة لارتكابهن جرائم عنف خطيرة، رغم أن الجرائم قد ارتكبت

١٠٠– في عام ٢٠٠٥، كان من المعروف أنّ حكم السجن مدى الحياة دون عفو مبكر يصدر بحق الأحداث في كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا وتنزانيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها مسموحة في تشريعات وقوانين أنتيغوا وباربودا وأستراليا وبروناي وبوركينا فاسو وكوبا والدومينيكان وكينيا وساينت فينسيت وجرينادار وجزر سليمان وسريلانكا. مقتبس من «ما تبقى من حياتهم»: السجن مدى الحياة دون العفو بحق الأطفال المحكومين في الولايات المتحدة الأمريكية»، هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ، ٢٠٠٥، ص ١٠٦ – ١٠٧

١٠١– ميدوكس ضد تكساس، رقم PD–٠١٢٣–١٠ (١٧ تشرين الثاني، ٢٠١٠)

١٠٢– جوان بيسكوبيك ومارثا مور، تقييد الأحكام القاسية بحق الأطفال، صحيفة الولايات المتحدة اليوم (١٨ أيار، ٢٠١٠)، http://www.usatoday.com/news/washington/judicial/2010-05-17-supreme-court-juvenile-sentences_N.htm

١٠٣– ستقوم الجمعية العامة بإعلان يوم «٣٠ آب» اليوم العالمي لضحايا الإختفاء القسري. دائرة الأمم المتحدة للمعلومات العامة (قسم الإعلام والأخبار: نيو يورك)، ١٩ تشرين الثاني، ٢٠١٠

نتيجة لتعرضهن لسوء المعاملة والعنف لفترات طويلة.[١٠٤]

تحدد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات التي اعتمدت مؤخراً، والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات(قواعد بانكوك) الكيفية التي يمكن لسلطات السجون من خلالها تلبية احتياجات النساء والفتيات السجينات، بما في ذلك كيفية التعامل مع الحوامل والأمهات المرضعات والمرأة التي تعول أطفالاً، كما فيها إشارات محددة تتعلق بمرافق الرعاية الصحية ومرافق السجون وفقاً لنوع الجنس/ الجندر.[١٠٥]

تواجه المرأة مشاكل خاصة في السجن بسبب دورها في الأسرة حيث تميل النساء لتحمل مسؤولية الأسرة والأطفال، والسجن المؤبد أو لفترة طويلة يمكن أن يشكل مشاكل خطيرة بالنسبة لهن ولأسرهن خارج السجن. ويمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة للتعويض عن هذا، بالسماح لعائلات وأطفال السجينات بزيارتهن بشكل دائم لمدة يوم كامل أو طيلة عطلة نهاية الأسبوع، وضمان أن تتم مثل هذه الزيارات في بيئة تسمح بالانفتاح بين الأم والطفل، بحيث تصبح الزيارة تجربة إيجابية (قواعد بانكوك، ٢٦ و ٢٨). و ينبغي أيضاً وضع السجينات في سجون قريبة من منازلهن أو مكان مسؤوليتهن الاجتماعية، مع مراعاة المسؤوليات المتعلقة بالرعاية (قواعد بانكوك، المادة ٤).

تواجه السجينات أيضاً مشاكل خاصة لدى خروجهن من السجن حيث أنّ وصمة العار التي تلاحق العديد من السجناء عند إطلاق سراحهم تكون أكثر حدّة بالنسبة للنساء على وجه الخصوص. ويمكن لسلطات السجن أن تستفيد كثيراً من إشراك منظمات المجتمع المدني من خارج السجن لمساعدة النساء بعد خروجهن من السجن.

تتبنى بعض الدول سياسات أكثر تساهلاً إتجاه المخالفات من النساء، وذلك باستثنائهن من إمكانية تلقي أحكاماً بالسجن مدى الحياة. المادة ٥٧ من القانون الجنائي لدول الاتحاد الروسي مثلاً، تنص على أنّ: ‹عقوبة السجن مدى الحياة قد لا تنطبق على النساء...› وبالمثل قامت كل من أذربيجان[١٠٦] وأرمينيا[١٠٧] باستثناء المرأة من عقوبة السجن مدى الحياة.

الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية

باستثناء الحالات التي يشكل فيها هؤلاء تهديداً كبيراً وواضحاً للمجتمع، لا ينبغي أن يبقى السجناء الذين يعانون من أمراض عقلية في السجن (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٨٢) حيث أنّ إدراك هؤلاء الأشخاص المختلف للناس والأحداث من حولهم، وخاصة المخاطر التي قد يواجهونها في السجن، تتطلب إعطائهم اعتبارات خاصة وحماية إضافية.

١٠٤- معنى الحياة، مكرر، ملاحظة ٨ ص١٤

١٠٥- قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، الموافق عليها بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٩/٦٥ بتاريخ ٢١ كانون الأول، ٢٠١٠

١٠٦- السجن المؤبد وظروف السجون في دول جنوب القوقاز، مكرر، ملاحظة ٢٤ ص٥٢

١٠٧- نفس المرجع، ص١٥

و حيث يتم احتجازهم، ينبغي بذل الجهد لتقديم الدعم والخدمات، بما في ذلك العلاج النفسي والطب النفسي، بالإضافة إلى توفير الدعم غير الطبي (دعم الأقران، ممارسة الشعائر الدينية،... إلخ) لمن يطلبه. كما يجب أن تتاح لمن يعانون من إعاقات نفسية فرصة المشاركة في جميع البرامج المتاحة لبقية نزلاء السجون، وينبغي توفير وسائل الراحة المعقولة لتسهيل استفادة هؤلاء من هذه البرامج وشمولهم فيها.

السجناء المسنين

نظراً لتزايد طول فترة عقوبة السجن، وخصوصاً السجن مدى الحياة دون عفو ، ظهر في كثير من البلدان عدد متزايد من نزلاء السجون المتقدمين في السن حيث يفرض وجودهم تحديات كبيرة من حيث رعايتهم وعلاجهم، وخصوصاً من يحتاج منهم إلى علاج طبي متخصص طويل الأجل. وكثيراً ما يواجه السجناء المسنون قيوداً جسدية أو عقلية، مما يجعلهم عرضة للتمييز وسوء المعاملة والاستغلال في بيئة السجن الصعبة.

و بسبب شيخوخة نزلاء السجون في الولايات المتحدة، تمّ إعداد ووضع تسهيلات خاصة لتلبية احتياجاتهم من الرعاية الطبية ورعاية المسنين.

وفي بعض الولايات القضائية، يعتبر السن أحد قواعد منح الإفراج المشروط، حتى لو كان السجين محكوماً بالسجن مدى الحياة (في أذربيجان[١٠٨] وروسيا، مثلاً، يعتبر سن ٦٥ هو العمر الأقصى الذي تصدر عليه المحكمة حكماً بالسجن مدى الحياة). وفي الدول التي لديها أحكاماً غير محددة المدة، لا يذكر في حيثيات الحكم جواز الإفراج المشروط عن السجناء عند بلوغهم سن الخامسة والستون. لكن في بعض الدول الأخرى، تعمل لجان الإفراج المشروط تحت توجيهات تعترف بالسن باعتباره إحدى العوامل التي يمكن أن تسهم في قرار الإفراج المشروط عن سجين مدى الحياة. وفي جورجيا، يعتبر سن الستين هو العمر الذي يمكن في حالته النظر في الإفراج المشروط.[١٠٩]

"إنّ السجون التي تعتبر أساسا عنابر للمدانين الشيوخ ممن لا يشكلون خطراً على الجمهور، لا تخدم أي هدف من أهداف السلامة العامة، بل هي مكلفة جداً لنظم العدالة الجنائية».[١١٠]

١٠٨- السجن المؤبد وظروف السجون في دول جنوب القوقاز، مكرر، ملاحظة ٢٤ ص٥٢
١٠٩- نفس المرجع، ص ١٠٩
١١٠- إيجابيات وسلبيات السجن المؤبد دون عفو، مكرر، الملاحظة ٤٥، ص ٦٠٤

إدارة السجن وموارده

نوعية موظفي السجون

تعتبر نوعية موظفي السجون أمراً حاسماً؛ فهم حماة كرامة العيش لسجناء مدى الحياة والفترات الطويلة من جهة، وضامني أمن المجتمع من جهة أخرى، وينبغي أن يتلقى الموظفون كل الدعم اللازم.

تؤكد كل من المعايير الأوروبية الإقليمية وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، على أنه لكي تكون السجون أماكن يتم فيها معاملة الناس معاملة إنسانية ومهنية، يجب إدارتها من قبل موظفين مدربين تدريباً جيداً. وكذلك، يجب أن يحصل الموظفون أنفسهم على معاملة تحترم كرامتهم الإنسانية وأن يتمتعوا بمستوى معيشي معقول. ويجب أن تدار السجون بطريقة مفتوحة وشفافة وخاضعة للمساءلة. فيما يلي المعايير الدولية المتعلقة بإدارة السجون:

"يجب على جميع الموظفين في كافة الأوقات أن يسلكوا سلوكاً حسنًا وأن يؤدوا واجباتهم للتأثير على السجناء وتقديم القدوة لهم وكسب احترامهم." (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٤٨)

"(١) على إدارة السجون أن تطبق معايير الاختيار الدقيق لكل الرتب من أفرادها، وذلك لأن الإدارة السليمة لمؤسسات الاحتجاز تعتمد على نزاهتهم وإنسانيتهم وكفاءتهم المهنية وقدراتهم الشخصية. (٢) على إدارة السجون أن تسعى دوماً لأن تزرع في أذهان الموظفين والجمهور القناعة بأن العمل الذي يقومون به ما هو إلاّ خدمة اجتماعية بالغة الأهمية، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي استغلال جميع الوسائل المناسبة لإعلام الجمهور «(قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٤٦)

"(١) حيثما كان ذلك ممكناً، سيكون من بين الموظفين عدد كاف من المتخصصين مثل الأطباء النفسانيين وعلماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين والمدرسين والمدربين المهنيين. (٢) خدمات الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين والمدربين المهنيين يجب أن تكون مضمونة بشكل دائم، دون استبعاد للمعلمين المتطوعين أو العاملين بشكل مؤقت. «(قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٤٩)

"لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا عند الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم." (مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون،[١١١] المادة ٣)

١١١- موافق عليها بقرار الجمعية العامة رقم ١٦٩/٤٣ (١٩ كانون الأول، ١٩٧٩)

ارتفاع التكاليف والاستخدام الرشيد لموارد الدولة

مع تزايد عدد السجناء في العديد من الدول، ترتفع التكلفة المالية لسجناء مدى الحياة. قد يجادل البعض بأنّ كلفة السجن المؤبد أقل من كلفة الإعدام،[١١٢] لكن نفقات الاحتفاظ بالسجناء مدى الحياة تتطلب موارد أكبر مما لو تم الأفرج عنهم بعد إتمامهم للمدة اللازمة لإعادة تأهيلهم. يخلق سجناء مدى الحياة والسجناء لفترات طويلة المدى مشاكل مالية كبيرة، من ضمنها توفير الرعاية الصحية وبرامج إعادة التأهيل والخدمات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى تكاليف بناء سجون إضافية.

للموارد المتاحة تأثير مباشر على رفاه ومعاملة السجناء. فإذا كان هناك نقص في الموارد، سيعاني السجناء إمّا من سوء التغذية، أو سيعيشون في ظروف غير لائقة وفي سجون سيئة الصيانة. وفي ظل ميزانية مقيّدة، تصبح فرصة الموظفين في الحصول على التدريب المناسب أقل، ولن تكون إدارة السجن قادرة على إعادة تأهيل السجناء أو تلبية احتياجاتهم الخاصة.

لذلك، إذا كانت الدولة مخلصة في عزمها على تنفيذ معايير حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية، عليها توفير موارد كافية تمكنها من ترجمة ذلك على أرض الواقع.

الموارد على المستوى الوطني

تعتبر كلفة التحفظ على السجناء من التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة السجون في أوغندا. فسجن لوزيرا العليا مثلاً، بني عام ١٩٢٧ ليستوعب ٦٠٠ من مجرمي العقوبات القصوى، إلاّ أنّ مجموع نزلائه حالياً يصل إلى ٢٥٦٧، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الطاقة الاستيعابية للسجن. يخلق ذلك تحديات كبيرة فيما يتعلق بمساحة السكن ونقص الأسرة والملابس، كما أنّ السجن يفتقر للتهوية الكافية، والغذاء الكافي، ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية. وينتشر فيه السل وغيره من الأمراض. ورغم وجود عيادة ومستشفى ملحقة بسجن لوزيرا، فالمرافق تفتقر للإمدادات الكافية من الأدوية. وفي الفترة ما بين حزيران وتموز من عام ٢٠١٠ مثلاً، لم تكن العقاقير المضادة للفيروسات متوفرة ل ٢٨٧ سجيناً من المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الايدز.[١١٣]

١١٢– على الرغم من صعوبة تحديد كلفة السجن المؤبد، تشير الدلائل القادمة من الولايات المتحدة إلى أنّ تكلفة السجن المؤبد أقل من كلفة عقوبة الإعدام. وإحدى أهم الأسباب وراء ذلك هو ما تتطلبه عقوبة الإعدام من إجراءات طويلة ومعقدة من ضمنها جلسات الإستماع والاستئناف وإجراءات الرأفة، بالإضافة إلى الإجراءات الدولية التي قد يخضع لها المحكوم عليه. انظر، على سبيل المثال، دراسة حديثة قامت بها جامعة ديوك (شمال كايفورنيا)، توفير محتمل جراء إلغاء عقوبة الإعدام في شمال كاليفورنيا، فيليب كوك (كانون الأول، ٢٠٠٩)، مجلة American Law and Economics Review (٢٠٠٩) ١١ (٢): ٤٩٨ – ٥٢٩

١١٣– معلومات تتعلق بأوغندا مقدمة من FHRI (٢٠١٠)

مراقبة السجون التي ينزل فيها سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة المدى

كثيرا ما يفقد السجناء المحرومون من حريتهم لفترات طويلة الاتصال مع العائلة والأصدقاء. وأحياناً يتم حبسهم في سجون بعيدة وفي ظروف معزولة. ويكون السجناء عرضة لخطر التعذيب وسوء المعاملة عندما يتم احتجازهم في مؤسسات مغلقة وبعيدة عن بقية المجتمع. إن أثر السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة على موقف وسلوك الموظفين، يبرز حاجة أكبر لأجهزة رقابة ورصد مستقلة على مرافق السجون، للتأكد من أن المحكومين يتلقون المعاملة المناسبة. وهذا يزيد من قدرة الدول على وقف ومنع التعذيب وسوء المعاملة وتحسين ظروف الاحتجاز كما تقتضي الضرورة.

البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب

في ٢٢ من حزيران عام ٢٠٠٦، دخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب حيز النفاذ مع تصديق الدولة رقم ٢٠. في وقت إعدد هذه الحزمة المعلوماتية كان هنالك ٥٧ دولة صادقت على البروتوكول أو انضمت إليه، كما تم التوقيع عليه من قبل ٢٢ دولة أخرى.

وضع البروتوكول نظاماً ثنائي المستوى لمنع التعذيب من خلال آليات رصد ومتابعة دولية ووطنية: على المستوى الدولي، أنشئت لجنة دولية فرعية لمنع التعذيب (اللجنة الفرعية لمنع التعذيب)، وعلى المستوى الوطني، تم إلزام كل دولة طرف بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة (الآلية الوقائية الوطنية).[١١٤]

اللجنة الفرعية لمنع التعذيب SPT

تتألف اللجنة الفرعية لمنع التعذيب من ٢٥[١١٥] عضواً مستقلاً ومحايداً من ذوي الخبرة المهنية ذات الصلة، ويعملون بصفتهم الشخصية، لتفتيش ومراقبة أماكن الاحتجاز.

تقوم اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بتفحص حياة السجناء اليومية في أماكن احتجازهم. ويدخل أعضاء اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في أحاديث خاصة مع المحتجزين، دون وجود حرس من السجن أو غيرهم من الموظفين أو ممثلي الحكومة.[١١٦] ويتحدث أعضاء اللجنة أيضاً مع المسؤولين الحكوميين، وموظفي الحراسة، والمحامين، والأطباء...الخ. هذا ويحق للجنة أن توصي بتغييرات فورية. يخضع عمل اللجنة للسرية التامة حيث أنهم لا يقوموا بإعطاء الأسماء أو التفاصيل. ويمكن للسجناء

١١٤– المادة ١٧ من OPCAT

١١٥– تمّ ترشيح الأعضاء ال٢٥ من قبل الدول التالية: الأرجنتين وأرمينيا والبرازيل وبركينا فاسو وكوستا ريكا وكرواتيا وقبرص والتشيك والدنمارك والإكوادور وإستونيا وفرنسا والمانيا ولبنان والمالديف وموريشيوس والمكسيك ونيوزلاندا والبيرو وبولندا وسلوفينيا وإسبانيا وجمهورية يوغسلافيا السابقة مقدونيا والمملكة المتحدة والأورغواي

١١٦– المادة ١٤ من OPCAT

تقديم المعلومات للجنة الفرعية لمنع التعذيب دون أن يخضعوا لعقوبات بسبب المعلومات التي قاموا بتقديمها.

الآليات الوقائية الوطنية

تكلّف الآليات الوقائية الوطنية بدراسة المعاملة التي يتلقاها من هم برهن الاحتجاز، وتقدم توصياتها للسلطات الحكومية لتعزيز إجراءات الحماية من التعذيب وسوء المعاملة، والتعليق على التشريع القائم أو المقترح. ويقع على عاتق الدولة ضمان وجود آلية وقائية وطنية، مشكلة بموجب متطلبات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

قامت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بوضع مبادئ توجيهية، لإيضاح كيفية تشكيل آليات الوقاية الوطنية وعملها. تساعد اللجنة الفرعية لمنع التعذيب آليات الوقاية الوطنية أيضاً في تعزيز سلطتها واستقلالها، وتعزيز قدراتها لضمان عدم إساءة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم. ولهذا السبب، تضع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب نفسها في حوار مستمر، وتعمل بتعاون وثيق مع آليات الوقاية الوطنية لضمان الرصد المستمر لجميع أماكن الاحتجاز.

اختارت العديد من الدول المختارة تعيين الآليات الوطنية القائمة كآلية وطنية لمنع التعذيب، بما في ذلك مكاتب المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان. واليوم، هنالك آليات وقائية وطنية في ٣٥ دولة.[١١٧]

الأحكام الدولية أو الإقليمية الأخرى لتفتيش ومراقبة السجون

تم الاعتراف بفكرة منع التعذيب وغيره من ضروب سوء معاملة السجناء في أماكن الاحتجاز من خلال زيارات الرصد منذ ١٩١٥، وهو التاريخ الذي بدأت فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمثل هذه الزيارات للأشخاص المحرومين من حريتهم أثناء الصراع المسلح.

كانت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب التي أنشئت في عام ١٩٨٧ أول هيئة دولية تضطلع بمهمة القيام بزيارات وقائية لأماكن الاحتجاز. وهي مكلفة «بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم بهدف تعزيز حماية هؤلاء الأشخاص من التعذيب والمعاملة اللا إنسانية أو المهينة، إذا لزم الأمر.»[١١٨] يجب على جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا قبول زيارات اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، في أي وقت، وفي أي مكان يوجد فيه أشخاص سُلبت حريتهم.
أنشأت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مقرراً خاصاً معنياً بالسجون وأوضاع الاحتجاز في أفريقيا. وفي عام ١٩٩٦على وجه الخصوص تم تفويض المقرر الخاص بالنظر في أحوال السجون وظروف الاحتجاز في إفريقيا وتقديم توصيات بهدف تحسينها وتطويرها.

١١٧– انظر إلى جمعية الحد من التعذيب، قاعدة بيانات OPCAT (آخر تحديث بتاريخ ٣١ آذار، ٢٠١١)
http://www.apt.ch/index.php?option=com_content&view=category&id=143&Itemid=244&lang=en
١١٨– المادة ١ من الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٧)

و في عام ٢٠٠٤، عيّنت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مقرراً خاصاً معنياً بحقوق المحرومين من الحرية بحيث يستطيع القيام بزيارات إلى أماكن الاحتجاز.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تنص على تفتيش السجون :

"يجب القيام بعمليات تفتيش منتظمة للمؤسسات العقابية، من قبل مفتشين مؤهلين وذوي خبرة، تعينهم سلطة مختصة. ويجب أن تكون مهمتهم على وجه الخصوص، ضمان أن تتم إدارة هذه المؤسسات وفقاً للقوانين والأنظمة القائمة، وأنّ هدفها هو تحقيق التأديب والإصلاح.«(قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٥٥)

تنص مجموعة مبادئ الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[١١٩] على أن:

"(١) للتأكد من التقيد الصارم بالقوانين واللوائح ذات الصلة، يجب زيارة أماكن الاحتجاز بشكلٍ منتظم، من قبل أشخاص مؤهلين وذوي خبرة، يتم تعينهم من قبل سلطة مختصة مستقلة تماماً عن السلطة التي تتولى إدارة مكان الاحتجاز أو السجن بشكل مباشر و يكونوا مسؤولين أمامها. (٢) للمحتجز أو المسجون الحق في الاتصال بحرية وبسرية تامة مع الأشخاص الذين يزورون أماكن الاحتجاز أو السجن وفقاً للفقرة ١ من هذا المبدأ، مع مراعاة الشروط المعقولة لضمان الأمن وحسن النظام في مثل هذه الأماكن.» (المبدأ ٢٩)

عمليات التفتيش على الصعيد الوطني

الهيئة الملكية لتفتيش سجون انجلترا وويلز، هي هيئة تفتيشية مستقلة تقدم تقاريرها عن أوضاع السجون، وعلاج النزلاء، وكذلك مؤسسات و مرافق احتجاز الشباب و المهاجرين.

تقوم الهيئة بجمع المعلومات من عدة مصادر، بما في ذلك العاملين في السجون، والمساجين والموقوفين والزوار أو الآخرين ممن لهم مصلحة في إنشاء السجن. ويتم رفع تقرير بنتائج التفتيش لمدراء السجون، الذين ينتظر منهم وضع خطة عمل لإصلاح الخلل، على أساس التوصيات المقدمة في التقرير، وذلك في غضون فترة قصيرة بعد نشره.

تجرى جميع عمليات التفتيش وفقاً للمعايير الموضوعة للجنة التفتيش، وتستند «التوقعات» على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة لتعليمات ومعايير السجن، وجميع القضايا التي تعتبر

١١٩- تم اعتمادها بقرار الجمعية العامة رقم ١٧٣/٣٤ (٩ كانون الأول، ١٩٨٨)

ضرورية لتعامل آمن ومحترم وهادف مع السجناء وإعادة توطينهم على نحو فعال. وتستخدم هذه المعايير لدراسة كل مجال من مجالات الحياة في السجن، منذ لحظة الاستقبال حتى إعادة التوطين(الإدماج).

إن النهج الذي تتبعه اللجنة الملكية لرصد معاملة سجناء مدى الحياة والفترات طويلة الأمد يعكس مبادئ إدارة الحكم المتمثلة في العودة إلى المجتمع. كما أنها، أي اللجنة الملكية، تعترف بالحاجة لوجود عمليات رصد ومتابعة دقيقة إضافية لمعاملة السجناء المحكومين بالسجن «لفترات غير محددة». وينبغي أن يبيّن لهؤلاء ولأسرهم عند الضرورة، في أقرب وقت ممكن، العناصر والآثار المترتبة على عقوبتهم، وذلك بغض النظر عن نوع المنشأة التي يتم احتجازهم فيها، أو مدّة الاحتجاز، كما ينبغي أن تكون لديهم فرصة سنوية على الأقل للمشاركة في الأحداث الموضوعة لتعزيز فهم طرق التعامل، والحد من المخاطر التي يفترض أنهم يشكلونها، وكذلك العمل على إعادة دمجهم.

تشتمل التوقعات على أقسام محددة تتناول «المجرمين الخطرين» و تخوّل المفتشين التأكد من أن إدارة السجناء الذين يتم احتجازهم ضمن نظام مراقبة دقيقة (الحراسة المشددة) تتم وفقاً للحاجة الفردية وفي ظل مستوى عال من التواصل مع الموظفين المتخصصين بهدف مساعدتهم على التحسن. وأن لا يؤدي فرض أية قيود أو ضوابط للسيطرة على سلوكهم إلى خلق ظروف سيئة تؤثر على صحتهم العقلية أو البدنية. ويجب على المفتشين أيضاً أن يرصدوا استخدام وحدات العزل ذات الحراسة المشددة، والتأكد من أنها تستخدم كتدبير مؤقت فقط، ولتحقيق الآثار المتوقعة للعزل في مثل هذا الموقع.[١٢٠]

١٢٠- الهيئة الملكية لتفتيش السجون، التوقعات: معايير تقييم ظروف السجون ومعاملة السجناء
http://www.justice.gov.uk/inspectorates/hmi-prisons/docs/expectations__2009.pdf

العودة إلى المجتمع: إعادة الإدماج الاجتماعي لسجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة

«إن الغاية النهائية التي تبرر عقوبة السجن أو أي تدبير مماثل يسلب الحرية، هي حماية المجتمع من الجريمة. ويمكن تحقيق ذلك فقط إذا استخدمت فترة السجن للتأكد بقدر الإمكان من أن المجرم عندما يعود للمجتمع لن يكون مستعداً لعيش حياة ملتزمة بالقانون فحسب، بل قادراً أيضًا على ذلك ومكتف ذاتياً... وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على مؤسسة السجن الاستفادة من جميع الموارد العلاجية والتعليمية والأخلاقية والروحية وغيرها من أشكال المساعدة المناسبة والمتاحة، و ينبغي أن تسعى لتطبيقها وفقاً للاحتياجات العلاجية للسجناء» .[١٢١]

التزام الدولة بإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء مدى الحياة والسجناء لفترات طويلة المدى

تنص المادة ١٠ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه:

«يجب أن يراعي نظام السجون معاملة المساجين بطرق تهدف بشكل أساسي لإصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي».

يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لسلطات السجون في معاملتها للسجناء هو مساعدة السجناء على أن يعيشوا بعد الإفراج عنهم حياة ملتزمة بالقانون ومكتفية ذاتياً، وتشجيعهم على احترام أنفسهم وتنمية إحساسهم بالمسؤولية. (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، القواعد ٥٨ و ٦٥). وهكذا يمكن لنظام السجون تحسين السلامة العامة من خلال خفض معدل معاودة الإجرام فور عودة المجرمين الخطرين للمجتمع. وهذا أمر مهم جداً، خصوصا بالنسبة للأشخاص الذين قضوا عقوبات السجن مدى الحياة أو لفترات طويلة المدى والذين قد يواجهون صعوبات في التأقلم مع الحياة خارج نظام السجون.

إن توفير الفرص الحقيقية للالتحاق ببرامج السجن الخاصة بالتعليم وإعادة التأهيل وإعادة الدمج لا بد أن تكون جزءاً هاماً من علاج وإدارة أي محكوم بالسجن مدى الحياة أو لفترة طويلة المدى.

تعتمد مكونات هذه البرامج على احتياجات وطبيعة السجين الفردية، وهي لا تختلف كثيراً عن البرامج المخصصة لسجناء الفترات الأقصر. ويجب أن تكون البرامج المعروضة ذات تنوع أكبر، نظرا للفترات الطويلة التي ينحرم خلالها السجين من حريته.

١٢١– SMR القواعد ٥٨ و٥٩

إدارة سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة

يشتمل التقرير الصادر عام ١٩٩٤ عن مكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، بعنوان «سجناء مدى الحياة»[١٢٢]، على توصيات تعالج ظروف الاحتجاز والتدريب والعلاج، بالإضافة إلى إجراءات المراجعة والإفراج عن السجناء المحكوم عليهم. ينبغي إخضاع جميع السجناء لتقييم احتياجاتهم الشخصية وإبلاغهم بتوفر التدريب الفردي وبرامج العلاج. كما ينبغي أيضاً أن تتاح للسجناء فرص للعمل المأجور والدراسة وممارسة الرياضة والأنشطة الترفيهية والدينية، وفرص التواصل والتفاعل الاجتماعي مع المجتمع الخارجي. وأن تكون هناك إجراءات من شأنها قياس التقدم الذي أحرزه السجين، وأن يوصى عند اقتضاء ذلك بمنح الإفراج. وينبغي أيضاً إعداد برامج مساعدة للمراحل التي تسبق وتلي الإفراج عنهم.

تشتمل التوصية رقم ٢٣ لعام (٢٠٠٣) والصادرة عن اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي بشأن «إدارة مسؤولي السجن لسجناء مدى الحياة وسجناء الفترات طويلة المدى» على أكثر التوجيهات تطوراً فيما يتعلق بإدارة عقوبة السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة المدى.[١٢٣] وهي تتضمن المبادئ الرئيسية التالية :

١. مبدأ تفريد العقوبة – ينبغي أن تكون هناك خطط فردية لتنفيذ الأحكام، وأن تأخذ هذه الخطط بعين الاعتبار الخصائص الفردية للسجناء.

٢. التطبيع – يجب إدارة فترة السجن مدى الحياة بحيث تحاكي بأكبر قدر ممكن واقع الحياة في المجتمع الخارجي.

٣. المسؤولية – ينبغي إعطاء السجين الفرصة لممارسة المسؤولية الشخصية أثناء الحياة اليومية في السجن.

٤. الأمن والسلامة – ينبغي التمييز بشكل واضح بين المخاطر التي يشكلها المحكومون بالسجن مدى الحياة وغيرهم من سجناء الفترات الطويلة، على المجتمع الخارجي وعلى أنفسهم وعلى السجناء الآخرين، وكذلك على العاملين في السجن وزواره.

٥. عدم التفرقة – يجب عدم عزل سجناء مدى الحياة وغيرهم من سجناء المدى الطويل عن السجناء الآخرين على خلفية طول مدة عقوبتهم فقط.

٦. التقدم – ينبغي ربط التقييم الفردي للاحتياجات والمخاطر بإمكانية إحراز التقدم من خلال مستويات أمنية مختلفة، ومن خلال الفرص المتاحة في نظام السجون، و العودة في نهاية المطاف إلى المجتمع بإشراف أو دون إشراف.

تنص التوصية أيضاً على توجيهات أكثر تفصيلاً تتعلق بإدارة أحكام السجن مدى الحياة وغيرها من

١٢٢– وثيقة الأمم المتحدة رقم ST/CSDHA/24 مكرر، ملاحظة ٦
١٢٣– تم إقرارها من قبل اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي (٩ تشرين الأول، ٢٠٠٣)

أحكام السجن لفترات طويلة، بما في ذلك: التخطيط لتنفيذ الحكم وتقييم المخاطر والاحتياجات والأمن والسلامة في السجون؛ مواجهة الآثار المدمرة لأحكام السجن مدى الحياة ولفترات طويلة الأجل؛ إدارة الفئات الخاصة من المحكومين مدى الحياة أو لفترات طويلة الأجل (بما في ذلك الأحداث والنساء والمسنين والمرضى عقلياً أو جسدياً)؛ إدارة عملية إعادة الدمج في المجتمع لسجناء مدى الحياة والفترات الطويلة الأجل، وإدارة السجناء الذين يعودون للسجن بعد الإفراج عنهم، بالإضافة إلى توظيف واختيار وتدريب موظفي السجون والاهتمام بظروف عملهم. كما أن التوصية تشجع أيضاً على إجراء بحث في آثار أحكام السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة الأجل.

فيما يلي أمثلة على البرامج الممكن دمجها في خطة إعادة التأهيل وإعادة الدمج في المجتمع، والتي ينبغي أن تكون متاحة لجميع السجناء بناءً على حاجتهم الفردية، بمن فيهم أولئك المحكومين بالسجن مدى الحياة أو لفترات طويلة:

- البرامج التعليمية. وتهدف لتطوير الشخص بشكل متكامل، يأخذ بالاعتبار خلفية السجناء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٥٩).
- برامج العمل و التدريب المهني داخل السجون. يجب أن يعطي نوع العمل للسجناء المهارات التي تمكنهم من كسب العيش الشريف بعد الإفراج عنهم (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٧١). وهذا قد يشمل الالكترونيات، وإصلاح السيارات، والطباعة، والنجارة و البستنة وإصلاح الهواتف وتقديم الطعام، ومهارات الكمبيوتر.
- برامج لتوعية الضحايا.
- برامج لإدارة الغضب.
- برامج لعلاج الأوضاع الصحية والنفسية والاجتماعية التي قد تعرقل إعادة تأهيل السجين (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المادة ٦٢). و هذه البرامج تشمل الإدمان على الكحول والمخدرات، و الإصابة بأمراض الاكتئاب و السل و فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز والتهاب الكبد الوبائي.
- برامج التكيف مع الحياة في السجن.
- برامج ثقافية وترفيهية، مثل الأنشطة الرياضية الجماعية المنظمة، وممارسة الرياضة البدنية والفنون وبرامج الموسيقى والقراءة.
- برامج التعليم والإرشاد الديني.
- دورات المهارات الحياتية.
- برامج التفاعل المجتمعي.
- تشجيع الزيارات العائلية.

هناك إدارات كثيرة تتيح فرصاً للحصول على أنشطة إضافية بناءة لسجناء مدى الحياة والفترات طويلة الأجل، مثل تمرينات الرياضة البدنية الإضافية، وزيادة فترات الاتصال الهاتفي، والسماح للسجناء بالاحتفاظ بممتلكات خاصة في أماكن إقامتهم، والسماح بارتداء الملابس المدنية، والحصول على الإفراج المؤقت. ولا ينبغي أن يؤدي الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة تلقائياً، إلى العقاب، والحرمان من الامتيازات الممنوحة. بل يجب أن يؤدي بدلاً من ذلك إلى إعادة تقييم ما يناسب هذا السجين بعينه.

مع اقتراب السجين من نهاية مدة عقوبته، ينتقل تركيز إدارة الحكم من إعادة التأهيل إلى إعادة الدمج: فمثلاً بالإضافة لبرامج السلوك داخل السجن، يعطى السجين دورات مهارات حياتية، كما أن السجين الذي على وشك أن يطلق سراحه قد يستفيد من تكثيف تواصله مع أفراد أسرته وأعضاء المجتمع الآخرين. كما يمكن تحقيق فرص تواصل إضافية من خلال إجازات العمل بأجر أو العمل التطوعي أو برامج الإفراج المؤقت تحت السيطرة.

تخطيط تنفيذ الحكم لسجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة

يجب أن تكون البرامج مفصلة ومصممة خصيصاً لكل سجين بعينه. فليس هناك مقاس واحد من خطط تنفيذ الحكم يناسب الجميع. و هذا ينطبق بشكل خاص على سجناء مدى الحياة أو سجناء الفترات الطويلة، الذين كثيراً ما يتم إهمالهم لكون تاريخ الإفراج عنهم يقع في المستقبل البعيد أو غير موجود أصلاً. وبناءً عليه يكون هؤلاء السجناء في الغالب غير مؤهلين تماماً لبرامج تنظيم وتخطيط فترة قضاء الحكم، أو لا يتم التفكير في تأهيلهم إلى أن يقترب موعد الإفراج عنهم – والذي يمكن أن يكون بعد عشرة أو عشرين أو ثلاثين سنة من بدء مدة عقوبتهم.

يمكن لخطة تنفيذ فترة الحكم أن تساعد سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة على التكيف مع حياة السجن بطريقة غير مدمرة. لا سيما إذا اشتملت الخطة على تدريب هؤلاء السجناء على العمل الإبداعي الذي يمكن القيام به داخل السجون، والذي يمكن أن يحسن من نوعية الحياة اليومية ويحافظ على الهدف، المتمثل في إعادة الدمج بالمجتمع.

البرامج المطبقة عملياً

في أوغندا، يمكن لسجناء مدى الحياة الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي. وعند الانتهاء من المستوى الابتدائي أو المتوسط يكون السجين حراً في الانضمام لأي برنامج تعليمي مهني كالنجارة أو الخياطة. في سجن لوزيرا العليا مثلاً، كان هناك ٨٨ سجينا يتعلمون النجارة و ٧٧ سجيناً يتعلمون الخياطة.[١٢٤]

في أستراليا، يمكن لسجناء مدى حياة العمل والمشاركة في الأنشطة التعليمية والترفيهية. كما يمكن لسجناء الفترات الطويلة الاستفادة من برامج الإعداد قبل الإفراج عنهم.

مواصلة الرصد والمتابعة بعد الإفراج

عندما يكون لدى سجناء مدى الحياة إمكانية لإطلاق سراحهم، يتم في الغالب اخضاعهم، كشرط من شروط مدة عقوبتهم و/ أو لغايات التقييم الفردية، للمراقبة عن كثب، من قبل أي جهة رسمية تلعب هذا الدور في المجتمع المعني. فقد يستدعي الأمر أن يراجع السجين المفرج عنه مركز الشرطة يومياً، أو العيش في منطقة معينة و/ أو قضاء وقته بطريقة محددة، والرقابة المقصود بها التقييم قد تصبح في وقت ما مراقبة شكلية أو رمزية.

١٢٤– تم الحصول على المعلومات المتعلقة بأوغندا من قبل FHRI (كامبالا، أوغندا)عقب بحث أجري حول تطبيق عقوبة السجن المؤبد (٢٠١٠)

لمحة عامة عن ممارسات الحكم بالسجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة الأجل، في البلدان المشمولة ببرنامج المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

الدولة	العقوبات المفروضة لأشد الجرائم خطورة	الوضع المتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب	الآلية الوقائية الوطنية
آسيا الوسطى			
كازاخستان	يمكن استبدال عقوبة الإعدام بالسجن مدى الحياة أو لمدة ٢٥ سنة بموجب قانون العفو.	صدقت: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨.	لم تنشأ
كيرغستان	مدى الحياة، و يمكن الاستعاضة عنها بالسجن ٣٠ سنة بموجب قانون العفو.	انضمت: ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨.	لم تنشأ
طاجيكستان	مدى الحياة، ويمكن الاستعاضة عنها بالسجن ٢٥ سنة بموجب قانون العفو.	-	لم تنشأ
أوزبكستان	السجن المؤبد أو طويل الأجل يصل إلى ٢٥ سنة كحد أقصى. و بالنسبة لأولئك المحكومين بالسجن مدى الحياة يسمح بالإفراج عنهم بعد مضي ٢٥ عاما. أما المحكومين بالسجن لمدة طويلة، فيسمح لهم بالاستئناف بعد مضي ٢٠ عاما.	-	لم تنشأ
شرق إفريقيا			
كينيا	الحياة تعني الحياة من دون عفو مبكر (قانون عقوبات كينيا).	-	لم تنشأ
أوغندا	بموجب قانون السجون في أوغندا ، السجن مدى الحياة يعني عقوبة قصوى بالسجن لمدة ٢٠ عاما.	-	لم تنشأ
شرق أوروبا			
بيلاروسيا (روسيا البيضاء)	لا يوجد حد أقصى لطول مدة الحكم. لكن لا بد من قضاء ما لا يقل عن ٢٥ عاما في السجن الفعلي قبل أن يكون مؤهلا لطلب الإفراج المشروط.	-	لم تنشأ
روسيا	٢٥ سنة (٣٠ في الظروف الاستثنائية). لا ينطبق إلا على الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٦٥.	-	لم تنشأ
أوكرانيا	٢٥ سنه	صدقت: ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦.	لم تنشأ
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا			
الجزائر	لا يوجد معلومات	-	لم تنشأ

البحرين	لا يوجد حد أقصى. الحصول على عفو مشروط بالسلوك الحسن للسجين.	–	لم تنشأ
مصر	لا توجد عقوبة قصوى. و لا بد من مضي ٢٠ سنة في السجن كحد أدنى قبل التأهل لطلب الإفراج المشروط.	–	لم تنشأ
الأردن	٣٠ سنه	–	لم تنشأ
لبنان	لا يوجد حد أعلى للعقوبة	انضمت: ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨ (لبنان عضو في اللجنة الفرعية لمنع التعذيب).	لم تنشأ
المغرب	لا توجد عقوبة قصوى. و الحصول على عفو مشروط بسلوك السجين. و في بعض الحالات، يمكن منح العفو من جانب الدولة.	–	لم تنشأ
تونس	لا عقوبة قصوى. الحصول على العفو، مشروط بسلوك السجين.	–	لم تنشأ
اليمن	لا يوجد حكم 'بالسجن مدى الحياة' في القانون اليمني، لكن بعض الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات تصل عقوبتها القصوى إلى ٢٥ عاما.	–	لم تنشأ
جنوب القوقاز			
أرمينيا	'السجن مدى الحياة' يعني حكما بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط (المادة ٦٠ من القانون الجنائي لجمهورية أرمينيا).	انضمت: ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ (اللجنة الفرعية لمنع التعذيب عضو من أرمينيا).	مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان
أذربيجان	هناك أحكام بالسجن مدى الحياة و لفترات طويلة الأمد. و يمكن التماس عفو بعد ١٥ عاما من خلال المحاكم، أو بعد ٢٥ عاما من خلال نظام العفو.	صدقت: ٢٨ يناير ٢٠٠٩.	مفوض حقوق الإنسان
جورجيا	'السجن مدى الحياة' يعني ٤٠ عاما. و يمكن الحصول على عفو بعد ١٥ سنه، و على الإفراج المبكر بعد خدمة ٢٥ عاما.	انضمت: ٩ أغسطس ٢٠٠٥.	المدعي العام

١٢ خطوة لفرض عقوبات بديلة لعقوبة الإعدام تحترم المعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان

١. **مناقشة البدائل** – ينبغي على الدول أثناء عملية إلغاء عقوبة الإعدام، أن تفتح نقاشاً مع كافة الاطراف المعنية من أعضاء برلمان ومسؤولين حكوميين وشرطة ومدعين عامين وقضاة ومحامين وموظفي السجون والمراقبة، والأكاديميين، والمجتمع المدني والضحايا وأسرهم، والجمهور حول البدائل المتاحة التي يمكن طرحها على أن تكون عادلة ومتناسبة ومتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢. **استعراض قضايا عقوبة الإعدام** – يجب أن تكون قضايا الأفراد الصادر بحقهم حكم الإعدام وظروفهم موضع مراجعة حقيقية، على أن يؤخذ بالاعتبار ضمن أمور أخرى، طول الوقت الذي قضاه المحكوم رهن الاحتجاز الفعلي في انتظار تنفيذ الحكم، وأية قضايا تتعلق بالمحاكمة العادلة وإلى أي مدى يشكل فيه هؤلاء الأفراد خطراً على المجتمع.

٣. **التأكد من أن أحكام السجن لفترات طويلة تشتمل على إمكانية واقعية للإفراج المبكر.**

٤. **تضمين أحكام السجن مدى الحياة إمكانية واقعية للإفراج** – عندما يتم إدخال عقوبة السجن مدى الحياة أو فرضها، يجب التأكد من تضمين إمكانية للإفراج في جميع الأحوال، وأن يتم النظر في الإفراج بعد فترة محددة سلفاً.

٥. **تحديد إجراءات الإفراج بشكل واضح** – يجب التأكد من تحديد إجراءات الإفراج في القانون بوضوح، وأن تكون هذه الإجراءات ممكنة التطبيق، وتلبي ضمانات المحاكمة العادلة، وتخضع للاستئناف أو المراجعة.

٦. **إنهاء أحكام السجن مدى الحياة ولفترات طويلة الأجل الإلزامية** – لا بد من إجراء مراجعة لسياسات العقوبات المتعلقة بالسجن مدى الحياة والسجن طويل الأمد، بهدف إلغاء الأحكام الإلزامية.

٧. **عدم إصدار أحكام بالسجن مدى الحياة أو لفترات طويلة الأجل بحق الأطفال والنساء وذوي الإعاقة نفسياً واجتماعياً والمسنين** – لا بد من حظر السجن مدى الحياة دون

إمكانية الإفراج المبكر عن الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن الثامنة عشرة. والنظر في استثناء مجموعات معينة مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية وكبار السن، من أحكام السجن مدى الحياة ولفترات طويلة الأجل، وذلك نظرا لأوضاعهم واحتياجاتهم الخاصة.

٨. **معاملة جميع السجناء معاملة إنسانية وعلى قدم المساواة** – التأكد من أن المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المتعلقة بالسجناء تطبق على قدم المساواة على سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة. وهذا يشمل كحد أدنى، التقيد بالمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد بانكوك كما ينبغي إيلاء عناية خاصة بالصحة البدنية والعقلية لسجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة وإعادة تأهيلهم.

٩. **جعل التأهيل الفردي هدفاً أساسياً في إدارة جميع السجناء** – إن إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي ينبغي أن تكون الهدف الذي ترمي لتحقيقه عملية إدارة سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة، ويجب أن تكون هذه الإدارة مبنية على أساس الخصائص الفردية وحاجة السجين. كما ينبغي أيضاً توفير الموارد اللازمة لجعل هذا الأمر حقيقة واقعة.

١٠. **وضع حد للحبس الانفرادي كعنصر من عناصر السجن مدى الحياة والسجن لفترات طويلة الأجل** – يجب أن لا يكون الحبس الانفرادي المفروض على سجناء مدى الحياة أو الفترات طويلة الأجل بسبب طبيعة حكمهم فقط.

١١. **توخي الحيطة و الحذر في اختيار وتدريب الموظفين العاملين مع سجناء مدى الحياة وسجناء الفترات الطويلة والإشراف عليهم** – يجب إيلاء اعتبار خاص لاختيار وتدريب موظفي السجون العاملين مع سجناء مدى الحياة وسجناء المدى الطويل مع الإشراف عليهم وتزويدهم بالدعم اللازم.

١٢. **ضمان و صول آليات الرصد والرقابة المستقلة لسجناء مدى الحياة وسجناء المدى الطويل** – يجب تمكين آليات الرقابة والرصد المستقلة من الوصول لمرافق السجن التي يحتجز فيها سجناء مدى الحياة وسجناء المدى الطويل، بما في ذلك أولئك الذين يعتبرون بشكل خاص عنيفين أو خطرين. وينبغي على الدول أن توقع وتصادق وتنفذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وأن تنشئ آليات وقائية وطنية فعالة ومستقلة.

لمزيد من المعلومات حول عمل المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي في إطار مناهضة عقوبة الإعدام
يرجى الاتصال على العنوان التالي:

المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي
مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
عمان،الأردن

priamman@penalreform.org
www.penalreform.org